# في تحديات وآفاق باحثي العلوم الاجتماعية

## (ملتقى الحضارة لشباب الباحثين)

تحريـــر

د. مدحت ماهر

سـمية عبد المحسن






في تحديات وآفاق باحثي العلوم الاجتماعية

(ملتقى الحضارة لشباب الباحثين)

فهرسة أثناء النشر

ملتقى الحضارة لشباب الباحثين: تحديات و آفاق/ مجموعة من المؤلفين؛ تحرير: مدحت ماهر، سمية عبد المحسن؛ مراجعة: أحمد عبد الرحمن خليفة - ط. ١.- القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٤.- ٥٣ ص. ٢٤ سم.

١. البحوث الاجتماعية ٢. الباحثون الاجتماعيون

٣. المنظور الحضاري ٤. السياسات العامة

٥. المجتمع الرقمي ٦. السيبرانية

٧. العلاقات الخارجية ٨. العلوم السياسية

أ. العنوان ب. مدحت ماهر

ج. سمية عبد المحسن

٠٠١,٤٣٣



مركز الحضارة للدراسات والبحوث
١٠ ش د. حنوسة - جاردن سيتي
القاهرة - جمهورية مصر العربية
www.hadaracenter.com
E-mail: info@hadaracenter.com



# في تحديات وآفاق باحثي العلوم الاجتماعية

## (ملتقى الحضارة لشباب الباحثين)


تحرير

د. مدحت ماهر سمية عبد المحسن

مراجعة

أحمد عبد الرحمن خليفة



٢٠٢٤

# الفهرس

# تقديم

للباحث في العلوم الاجتماعية وصفان أساسيان، أحدهما وجودي والآخر وظيفي. أما وصفه الوجودي فيرتبط بكونه إنسانًا، وأما وصفه الوظيفي فذلك لأنه يعمل باحثًا، ولا يمكن إقامة حاجز خرساني بين الوصفين، إذ تتداخل آمال ذاته الفردية وآلامها مع حال مجتمعه وأمته. والمجتمع المحلي اليوم صار جزءًا من مجتمع أكبر موصول الحلقات، متداخل العلاقات، كثيف التفاعلات، ولم يعد بمقدور إنسان أو مجتمع محلي اتخاذ خيار العزلة أو تجنب التأثيرات العالمية.

ونحن الباحثين نعيش الآن في دوائر متراكبة ومتداخلة تحتوي على إمكانيات وتحديات، وموافقات ومفارقات، من الضروري الوعي بها، والتفكر في حسن التعامل معها؛ فالذات الفردية تتشوف إلى الإشباع من حاجتين بارزتين بينهما طيف من المطالب والمسئوليات: الحاجة الوجودية إلى الإيمان والاطمئنان، وإلى التصور العميق عن الأصل والمصير، والمسير بينهما، والحاجة اليومية إلى التأكد من صحة التوجه وحسن الأداء في الجزئيات المتنوعة. ولذلك، نحتاج بتعبيرات علوم الإسلام إلى تجديد، وتأكيد جناحي العقيدة والشريعة؛ معرفة وتحققًا وتفعيلًا، وسط خضم متلاطم الأمواج من الأفكار والأقوال والسجالات والسياقات غير المواتية.

وزاويتنا نحن الباحثين (في النظر للمجتمع) تستدعي التساؤلات عن العلاقة بين وظيفتنا البحثية وبين حال المجتمع وإمكانياته ومتطلباته وتحدياته ومعوقاته ونظرته إلينا؛ فهل لنا وجود طبيعي في هذا المجتمع؟ وهل يشعر بنا؟ وهل نشعر نحن أيضًا به ونقترب منه اقترابًا حقيقيًا وفعالًا؟ وكيف؟ وهل علاقتنا به سوية؟ أم بها مشكلات وكيف؟ وهل في بيوتنا ومجتمعاتنا القريبة يستوعبون وصف "باحث"؟ وهل يُفهم أو يتفهم ماذا تعني هذه الوظيفة وما متطلباتها في الأسرة؟ وهل يُتصور علاقة سوية بين الإجادة الوظيفية وقيام أطراف الأسرة بواجباتهم؟ وهل يمكن الإجادة البحثية

والاستمرار الوظيفي بينما تتضخم المسئوليات المادية والاجتماعية؟ وكيف تؤثر تقنيات الاتصال والتواصل العلمي المتداخلة مع التواصل الاجتماعي في هذه المعادلات التي ظاهرها الاختلال؟

هذا، ويُمثل الاستقرار الوظيفي أزمة كبيرة لغير العاملين في الجامعات. فمراكز البحوث قليلة، وقدراتها الاستيعابية ضئيلة، والموارد المالية شحيحة، والمستقبل المنظور غير مستقر ولا موثوق به. ولذا، ينصرف كثير من الباحثين إلى أعمال أخرى؛ مكملة أو غالبًا بديلة. فكم من باحث ماهر كان يُؤمل فيه أن يسهم إسهامًا متميزًا غادر الساحة وذهب إلى حيث يستقر وظيفيًا ويتعيش ماديًا ويطمئن اجتماعيًا. وفي المقابل يشغل كثيرًا من المواقع البحثية موظفون ضعيفو المهارات والتكوين، يمارسون العمل البحثي بوصفه روتينًا لا رسالية فيه.

أما البيئة العلمية والبحثية فهمٌّ آخر في مجتمعنا المحلي؛ فتقليد الجماعة العلمية مُفتقَد بصفة عامة وشاملة، ثمَّ المجتمع العلمي مقطوع الأوصال، والتخصصات فيه وحدات منعزلة ذات أسوار، وقدرة الجامعات على تخريج باحثين متمهرين محترفين متراجعة، ويتزايد البحث عن البدائل الإلكترونية (غير البشرية)، والعابرة لمجتمعات الباحثين المحليين.

وكذا العلاقات بين الباحثين غاية في التشتت: فلا يقرأ بعضهم لبعض، ولا يراكم أحدهم على الآخر، ولا تُناقش الأطروحات فيما بينهم، والعروض والقراءات وجهود النقد العلمي تتوجه فقط إلى الأعلام من المفكرين وإلى الأعمال المترجمة أو الأجنبية...، فأنى لنا أن نتقدم بحثيًا فضلًا عن أن نقدم إنتاجًا مقبولًا مجتمعيًا؟ وما دلالة هذا كله على علاقة الباحث بمجتمعه، وعلاقة المجتمع بقواه البحثية والعلمية: نزيف العقول؟ هجرة العقول؟ إهدار الإمكانية؟ التخلف الشامل؟ فالأجندة البحثية كالأجندة المجتمعية؛ الأولى يغيب عنها المجتمع، والثانية يغيب عنها البحث.

وبناء على ذلك، تأتي لقاءات ملتقى الحضارة لشباب الباحثين، لتبحث عن إجابات للتساؤلات الآتية:

- ما موقع الباحث الاجتماعي من هذا المجتمع الذي يدرسه على اتساعه وتعدد دوائره؟
- وما نظرة المجتمع له؟ وكيف يراه ويقدره ويعينه (ماديًا ومعنويًا ووظيفيًا..) على مستوى العامة والنخبة والسلطة؟
- وما أثر تلك الرؤية المجتمعية للباحث على أدائه لعمله: تحديدًا للأولويات، واختيارًا للقضايا، وطرحًا للإشكاليات والحلول، واستدعاءً للفاعلين المختلفين، وتوصيفًا لمصلحته من دراسة المُجتمع، وتحديدًا لمناهج دراسته ومرجعية نظرته، وتركيزًا على الواقع أو النظريات، وقبل ذلك كله: إقبالًا على دراسة المجتمع أو إعراضًا عنه وهجرًا للاهتمام بدراسته وفهمه؟
- وما علاقة المنظور الحضاري الإسلامي بالباحث الاجتماعي، وكيف يمكن أن يساهم في دعمه علميًّا وواقعيًّا؟
- وكيف يدرس الباحث الاجتماعي قضايا مجتمعه من منظور حضاري؟
- وما المناهج والأدوات التي يمكن أن يعين بها المنظور الحضاري الباحث في دراسة المجتمع؟

ويأتي ذلك في إطار الإجابة على تساؤلٍ كلي قوامه: كيف يتأثر كل ما سبق بطبيعة العصر الراهن المحيط بالباحث والمشكِّل للمجتمع، والمؤثر في كليهما تأثيرًا لا يمكن تجاهله؟

وهذا التقرير (التساؤلات التي طُرحت والإجابات التي قُدمت فيه) نتاج عملية عصف ذهني ونقاش منظَّم بين مجموعة من الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية،

وعلى رأسها مجال العلوم السياسية؛ بهدف النظر في أحوال الباحث الاجتماعي في بلداننا العربية، والسياقات المحيطة به والمؤثرة في عمله، وكذلك في حياته الشخصية، وفيما يمكن أن يعين الباحث على إتقان وإحسان أعماله البحثية على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والوظيفية؛ وذلك في محاولة للإسهام في تحسين العمل البحثي لدينا، ولو بقدر يسير. وذلك في إطار "ملتقى الحضارة" للعام ٢٠٢٢، الذي نظَّمه مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ضمن أنشطة التعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ودارت لقائاته حول ناظم موضوعي هو "الباحثون الشباب: تحديات وآفاق.. هموم وهمم ومهام".

ولقد رسمت نقاشات لقاءات هذا المنتدى خريطة للقضايا والموضوعات ذات الأهمية والأولوية لدى الباحثين الشباب في مجتمعنا، فأبرزت حالة غياب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشباب عامة، والباحثين منهم خاصة، التي تُعد حقوقًا أساسية لهم؛ لتحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي، وللتمتع بحياة كريمة، والاستمرار في العمل البحثي. وكذا التحديات والصعوبات التي يواجهها الشباب في الانتقال من مرحلة التعليم إلى مرحلة العمل، وعدم تكافؤ الفرص في تكوين المهارات وسوق العمل بين مجموعات الشباب، وثنائية القيم والأخلاق مقابل المصالح المادية في العمل البحثي. كما أخذت التغيرات الاجتماعية مثل مهددات الأسرة والتماسك الأسري، وتشوه شبكة العلاقات الاجتماعية، وغياب القدوة الحسنة وتغيُّر مفهومها، ومهددات الصحة النفسية، انتشار وذيوع الثقافة الاستهلاكية، جانبًا معتبرًا من النقاش.

وعلى مستوى القضايا المتعلقة بحقل البحث السياسي والاجتماعي، طرح الباحثون بعض القضايا مثل: أهمية تفعيل التكامل والوصل بين العلوم الاجتماعية والشرعية، وغياب آليات واضحة لتحديد الأولويات خاصة لدى حديثي التخرج، وضعف أو غياب الوعي السياسي والاجتماعي بالواقع المحيط، وغياب رؤية كلية أو غاية كبرى عند تناول

الباحثين للقضايا المختلفة، وكذلك عدم الاطلاع والقراءة من قِبل بعض الباحثين وخاصة على الكتابات العربية والإسلامية، وضعف الإنتاج البحثي الجماعي. ومن ثمَّ، الحاجة إلى وضع أجندة أولويات تأخذ بعين الاعتبار تحديات الواقع، ومتطلبات استكمال التأسيس والتكوين العلمي والبحثي والشرعي، وتُفعل الرؤية الحضارية ومنظورها في القضايا الاجتماعية والسياسية وبخاصة السياسات العامة وقضايا العصر السيبراني.

وقد أعد لهذه اللقاءات وأدارها د. مدحت ماهر مدير المركز، كما تشارك فريق المركز الجهد لأجل إخراج هذا العمل للنور، إذ قامت كلٌّ من شيماء بهاء الدين، ونادية مصطفى عبد الشافي، والزهراء نادي بتفريغ محتوى اللقاءات، وأعدها للنشر سمية عبد المحسن، وراجعها وأخرجها في ثوبها هذا أحمد عبد الرحمن خليفة، فلهم جميعًا الشكر والتقدير.

ولقد انتظمت النقاشات في هذه اللقاءات في خمسة محاور أساسية، هي:

**المحور الأول: الرؤية المعاصرة للعمل البحثي من منظور حضاري**

**المحور الثاني: الباحث الاجتماعي والعلوم الشرعية: قضايا أساسية**

**المحور الثالث: بناء أجندة بحثية حضارية**

**المحور الرابع: تفعيل المنظور الحضاري في الواقع البحثي: صنع السياسات نموذجًا**

**المحور الخامس: البحث الاجتماعي والعصر السيبراني: إمكانات وإشكالات**

مدحت ماهر

# المحور الأول
# رؤية معاصرة للعمل البحثي من منظور حضاري

ركزت النقاشات التي درات في لقاءات الملتقى على تقديم رؤية معاصرة وواقعية للعمل البحثي، والمشتغلين فيه، ووضعها في سياق المنظور الحضاري. إذ تناولت هذه القضايا هموم الباحثين الشباب بين الضغوطات الاجتماعية والاحتياجات المعيشية، ومتطلبات القيام بالوظيفية البحثية ورسالتها على أكمل وجه. وذلك في إطار البحث عن الهوية والانتماء الحضاري بدوائره المختلفة، فضلًا عن تناول الثوابت والمتغيرات في العمل البحثي. ويقدم هذا المحور تشخصيًا للواقع البحثي ومكانته على مستويات الأمة والمؤسسات والأفراد، ودوائر الانتماء، والثوابت المرجعية والأخلاقية والمتغيرات في الواقع والمجتمعات.

## أولًا- تشخيص الو اقع البحثي بين الأمة والمؤسسات والأفراد

تتمثل الإشكالية الأساسية في مدى إدراك الباحث للسياق المحيط به - بمختلف مكوناته - بدءًا من مفهوم البحث العلمي وأهميته، مرورًا بمعالجة قصور التكوين العلمي (الجامعي)، والتجدد والتنوع المستمر في القضايا والموضوعات البحثية ومناهجها. وينبغي أن يكون كل ذلك في ظل مراعاة **الضغوط الاجتماعية والمادية**، التي يجب الانطلاق في التعامل معها من أن الأمر يتجاوز مجرد إحياء الباحث وإعاشته، إلى مسئولياته الأسرية وكذلك تكلفة تطويره الذاتي، مع الأخذ في الاعتبار أن المصادر المالية قد تكون غير مستقرة أو ربما يُتحصل عليها بعناء. فالباحث في أغلب دول عالمنا الإسلامي يعيش واقعًا يتسم بالندرة في الموارد وفي القيم وفي الوعي، فيتم التعامل مع البحث العلمي باعتباره ترفًا فكريًا؛ سواءً على مستوى الدول أو المجتمعات.

وبناء عليه، فإن تشخيص واقع (سياق) البحث العلمي والباحثين في العالم الإسلامي، يرتبط بفهم مكانة البحث والباحث وواقعه على ثلاثة مستويات مختلفة: الأمة والمجتمع، والمؤسسات، والأفراد (الباحثين).

فعلى **مستوى السياق الحضاري والمجتمعي: لا تولي الدول الإسلامية في أغلبها مساحة الاهتمام الكافية للبحث العلمي** بشكل عام – بما في ذلك مجال العلوم السياسية - ولا تُخصِّص له الميزانيات اللازمة؛ خاصةً أن قليلًا من الدول الإسلامية التي تملك مشروعًا استراتيجيًا وتهتم بالمراكز البحثية لدعمه. وهو الأمر الذي ينعكس بالتبعية على واقع المراكز البحثية؛ سواء من حيث الكم أو الكيف. كما أن **شيوع الاستبداد الذي يرفض التفكير الموضوعي**، ويحارب الاستقامة العلمية، مثلما يفرض الأجندات البحثية؛ سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة، ومن المعروف ما يرتبط بذلك من ضيق المساحة المتاحة للبحث العلمي. فضلًا عن **الاختلال القيمي في المجتمع**؛ ومن مؤشراته: تراجع الأفكار لصالح الأشياء، وسيادة الفردانية، وغلبة السطحية على نحو يؤثر سلبًا في عددٍ من القيم المؤسِّسة للعمل البحثي كالتعاون والعمل الجماعي، فضلًا عن انتشار السرقات العلمية وشراء الرسائل الجامعية. وبالإضافة إلى **عدم استيعاب الأسرة لطبيعة العمل البحثي**، سواء من حيث ما يستغرق من وقت أو ما يتطلبه أحيانًا من قدر من العزلة...

**يواجه الباحث الاجتماعي في العالم الإسلامي جملة من التحديات يأتي على رأسها عدم اهتمام الدول الكافي بالبحث العلمي، والاختلال القيمي في المجتمع، وعدم استيعاب الأسرة للطبيعة البحثية.**

أما **على مستوى المؤسسات**، فيتضح أن **لدينا قصورًا في المؤسسات الأكاديمية**، وعلى رأسها الجامعات والمؤسسات الرسمية أو الحكومية؛ فهناك فجوة بينها وبين سوق العمل. كما تعاني المراكز البحثية من **مشكلات إدارية وهيكلية**، حيث تتراجع لديها قيم التطوير وتحسين أداء الباحثين، **ومشكلات مالية**، مثل الإجحاف المادي للباحث، وضعف الإمكانيات المادية المتاحة لتمويل المشروعات البحثية.

أما **على المستوى الفردي**، فيواجه الباحث في العلوم الاجتماعية، والسياسية تحديدًا، عددًا من التحديات، منها: **ارتفاع أعداد الباحثين في مقابل ندرة الفرص**

**المتاحة، وارتفاع تكلفة التطور في مقابل تدني العائد.** ويدفع هذا الوضع الباحث في كثير من الأحيان إما للتسرب الوظيفي، أو ليصير **باحثًا أداتيًا**؛ يُوظف الأدوات والمناهج العلمية على نحوٍ محدد حتى يحصل على المال لمواجهة احتياجاته. هذا بالإضافة إلى **الصعوبات المتعلقة بالعملية البحثية**، ومن أبرزها: عدم تقبل السياق المحيط فكرةَ الأبحاث الميدانية والاستبيانات، وعدم إمكانية الوصول لكل المصادر بشكلٍ مجانيٍّ عبر الانترنت. وذلك فضلًا عن **الفجوة بين توقعات الباحث وقدراته**، خاصةً في ظل افتقاده رؤية تكوينية لمستقبله البحثي على نحو يجعل جاهزيته البحثية محدودة، **ومن مؤشرات عدم الجاهزية البحثية:**

١. ضعف المهارات اللغوية لدى الباحثين بشكل ملحوظ.

٢. مشكلات التعامل مع المصادر لدى الباحثين؛ ومنها: ضعف الإلمام بمصادر المعلومات الموثوقة والاعتماد على المصادر السيارة مثل فيس بوك وتويتر، وعدم اتباع الطرق العلمية المعتمدة في توثيق المصادر.

### ثانيًا- التعامل مع الو اقع: مرتكزات ورؤى للإصلاح

تتطلب مواجهة هذه الأزمات الوعي ببعض الأسس التي تُعد بمثابة منطلقات ومرتكزات للتعامل مع الواقع وما فيه من صعوبات، ومن أهمها:

١. **العناية بـ"فقه الو اقع"** بدلًا من الاقتصار على الشكوى منه.

٢. **الانطلاق من القيم**، مثل: التواصي بالحق والتواصي بالصبر.

٣. مداومة الحرص في العمل البحثي على **استحضار نية العلم** النافع للمجتمع والأمة.

٤. وفي الوقت نفسه **عدم إغفال احتياجات الباحث الإنسانية**.

٥. **توسيع زاوية النظر** لمجالات العمل التي يمكن أن يساهم فيها الباحث الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يمكن طرح بعض المقترحات والرؤى للإصلاح:

- **محاولة استعادة السياق المجتمعي وإيجاد مساحات داعمة للبحث والباحثين:** من خلال مثلًا العمل على إيجاد متنفس اجتماعي للباحث لمواجهة ضغوط العمل (كالنوادي الاجتماعية..)، وإعادة نشر ثقافة الوقف الداعم للبحث العلمي، ومخاطبة الشخصيات العامة وأساتذة الجامعات لإشعارهم بمسئوليتهم تجاه البحث والباحثين.

- **إدراك أهمية امتلاك الباحث رؤية للإعداد والتطوير الأكاديمي الذاتي منذ المرحلة الجامعية:** عبر العمل على تحسين المهارات اللغوية الأساسية للباحثين، والاهتمام بلغة الكتابة البحثية ذاتها، والتدرب على التحرر المنهجي من الغربي السائد.

- **الاهتمام بخطة للتسويق البحثي (الشخصي):** تبدأ بحسن تقديم الذات عبر السيرة الذاتية، والمشاركة الفعالة في الفعاليات العلمية، وإبراز الإسهامات البحثية الجديدة .. .

- **محاولة تحقيق الاستقرار المادي:** سواء عبر المرونة في التعامل مع جهات مختلفة تتفق مع توجهات الباحث، أو الاحتفاظ بمصدر آخر للدخل بعيدًا عن العمل البحثي؛ ما يوفر للباحث استقلالًا ماليًا وكذلك فكريًا وعلميًا.

- **الولوج إلى مساحات جديدة للعمل البحثي:** بالخروج عن النمط الكلاسيكي للباحث الذي لا بد أن ينتج بحثًا مقروءًا بشكلٍ تقليدي، وذلك بالاتجاه إلى إنتاج البودكاست والفيدوجراف والإنفوجراف وغيرها من المواد التي يكثر جمهورها مقارنة بالمنتج البحثي التقليدي المكتوب.

- **تطوير مسارات تدريس العلوم السياسية والاجتماعية:** لتتضمن مهارات وأدوات تساعد في دراسة الواقع وخدمته ومواكبته، مثل كتابة أوراق السياسات، والتعامل مع الوسائط الإعلامية الحديثة، والترجمات المتخصصة، وأدوات تحليل البيانات .. .

### ثالثًا- دوائر انتماء الباحثين في عالم متغير: رؤية من منظور حضاري

يُعد النظر إلى دوائر الانتماء والعلاقة بينها المرتكز الأهم الذي يضبط أجندتنا البحثية، ولذلك فإن الرؤية المعاصرة للعمل البحثي، ولموقع الباحث فيها، إنما تنطلق من إجابته على سؤال لهوية.

إن مفهوم الانتماء ودوائره في حالة التباس في قروننا الأخيرة؛ حيث إننا في حالة تحولاتٍ كبرى تؤثر فيها وتتأثر بها دوائر انتماءاتنا بأشكالٍ مختلفة، وصولًا إلى انتمائنا البحثي ومتطلباته. كما أن تعدد وتنوع وسائل الاتصال والتواصل بدرجات مختلفة قد تزيد انفتاحنا وارتباطنا بمستويات ودوائر معينة بينما تعزلنا عن دوائر أخرى أوْلى بالتواصل؛ ففي ظل العولمة قد يطغى انتماؤنا العالمي على انتماءاتنا العربية والإسلامية.

وفي هذا الإطار تثور بعض الإشكاليات المتعلقة بقضية الهوية وموقف الباحثين منها، من أهمها:

١. **طغيان دائرة انتماء على أخرى**: إذ قد تطغى إحدى دوائر الانتماء على غيرها من الدوائر (كتغول الدائرة الحضارية الغربية على الإسلامية وغيرها)، وتسعى لفرض ثوابتها عليها؛ فيواجه الباحث حينئذ مشكلة التبعية المعنوية والفكرية للدائرة المُتغلبة أو تحمُّل تبعات مقاومتها. والباحث هنا بحاجة إلى الجمع بين دوائر الانتماء (الوطنية والقومية والحضارية والإنسانية، والمهنية، والمذهبية..) دون التعرض للثوابت القيمية والمرجعية لديه، وأن يقدِّم بدائل تتعامل مع دوائر الانتماء دون حدوث استلاب (راجع كتاب دوائر الانتماء – مركز الحضارة).

٢. **تعارض الانتماءات**: قد يحتاج الإنسان إلى المفاضلة بين انتماءاته في حالة التعارض والصراع بينها، وهنا يظهر الانتماء الأوْلى، وهو الانتماء الحقيقي الذي يعلو على غيره من الانتماءات. وهذا يجعلنا بحاجة للعودة إلى مفهوم الأمة، وتحديد الهوية الجامعة لكل الانتماءات الأخرى.

٣. **تفكيك الانتماءات**: نحن في حالة صراع داخلي تفكيكي يُشكل تحديًا لكل من يفكر في مستوى أوسع: وطن عربي أو عالم إسلامي. ومن ثمَّ، نجد أن مفهوم العيْش

المشترك بات مُهددًا في ظل هذه التغيرات على مستوى الأسر والجماعات. الأمر الذي يتطلب تأكيدً أن الاجتماع البشري – بمستوياته المختلفة - قائم على التضامن وليس الصراع، بهدف التوافق حول المصالح المشتركة.

٤. **الانفتاح على التيارات المعادية:** يثور تساؤل عن مدى جدوى التعرف على الدوائر الحضارية المغايرة والتعامل معها؛ فهناك من يستنكر البحث عن مشتركات مع المنتمين لدوائر منافسة أو دراسة أخرى معادية، في حين يرى آخرون أهمية ذلك لمعرفة المخالف استفادةً من منافعه، وتجنبًا لمضاره. ويتحقق ذلك الأمر الأخير بضبط الصياغات والأفكار فيما يتعلق بالتعامل مع العدو أو التعرف عليه.

> **يتسم المنظور الحضاري في تعامله مع قضايا الهوية بأنه "عملي وظيفي" لا يستغرق في الحوارات الفكرية والصراعات الفلسفية التي لا علاقة لها بالواقع.**

إن إجابة سؤال الهوية وتفعيل دوائر الانتماء من المساحات التي تتطلب اهتمامًا من الجماعة البحثية من منظور حضاري، إذ يقدم المنظور الحضاري علاقة أكثر اتزانًا بين دوائر الانتماء؛ لا تحمل التضاد بين هوية وأخرى، ولعل ذلك من أفضل المنطلقات التي تعين الباحث في الإجابة عن سؤال الهوية، وتحديدًا عندما تتعارض الهويات، والمستويات المختلفة في التعامل مع الهويات والمشترك بينها. بل يرى المنظور أن مستوى الانتماء دون الوطني قد يفيد بعض المساحات البحثية في تطوير مداخل لدراسة الصراعات الداخلية والسلم الأهلي من منظور حضاري.

ويتسم المنظور الحضاري – في تعامله مع قضايا الهوية - بأنه "عملي وظيفي" لا يستغرق في الحوارات الفكرية حتى تصل إلى صراعات فلسفية لا علاقة لها بالواقع. فالانتماء الإسلامي من منظور حضاري يمكِّن الإنسان من ضبط دائرة الثابت في الهوية بالمتغير في الاهتمامات والأدوات. فإذا كانت النواة الصلبة للانتماء في المنظور الحضاري هي الإسلام، الذي يوسعه انتماء للبشرية، ويضبطه بفهم معين للإنسانية ولقضية الانتماءات؛ فإن هناك دوائر انتماء غير مرغوبة أو معادية يتعامل معها الباحث بحاجة إلى وجود أخلاقيات للتعامل معها كي لا يسقط في فخ العمالة. فعادة ما يختلف

الباحثون في منظور تناولهم للقضايا حسب النماذج المعرفية التي يتبنونها؛ فهناك من يدرس القضايا من منظور فقهي، ومن يدرسها من منظور سياسي... وهكذا. وإن لم تكن مساحات اهتمامنا مرتبطة بمنبع ومصب هوياتي واحد قد تصبح الاهتمامات ذاتها هويات. وهنا يتطلب الأمر:

١. **ترتيب الأولويات:** فهل نعطي أولوية للعربي، أم الإقليمي، أم العالمي؟ وكيف نحدد أولوياتنا البحثية في هذا الإطار؟

٢. **التمييز بين مناطات الصراع:** فهل هو صراع هوياتي فعلًا أم صراع أفكار وأيديولوجيات بغض النظر عن الهوية، فليس كل من يطرح فكرة ينتمي إلى الرؤية المعرفية الكاملة لهذه الفكرة أو حتى أبعادها السياسية. ومن ثمَّ من المهم التمييز بين الحديث عن الهويات والارتباطات وبين صراع الأفكار رغم الاجتماع على الهوية، وكذلك البعد عن الميْل إلى تحويل الصراع الفكري والخلاف السياسي إلى صراع هوياتي.

٣. **الانتقال من دوائر الانتماء البحثية إلى المهام البحثية** (من الهوية إلى العملياتية)؛ فمع ضعف إمكانياتنا وقلة حريتنا، ليس مهمًا أن نعقد التخطيطات أو ننظم الأعمال بشكل مُحكَم، وإنما علينا التحول لمهام وإجراءات عملية. فيجب أن تُقدِّم الهويةُ المنتمي إليها الباحث إجاباتٍ لتساؤلات وقضايا الواقع. فالأمر، إذن، يحتاج إلى الاجتهاد والتنظير، حتى لو لم نكن نملك آليات راهنة للتفعيل.

### رابعًا- الثوابت والمتغيرات في العمل البحثي المعاصر

إن الواقع قائم على الحركة؛ لا يقف أبدًا، وهذه الحركة لا يمكن فهمها (استيعابها) في واقع الحال إلا إذا كان لها جانب ثابت، يُمثل أساسًا لمسارها؛ فعالم المتغيرات هو الأكثر وجودًا في مهنتنا (العمل البحثي). فنحن نتغير وتُفرض علينا متغيرات، تُغيِّر بدورها في طريقة أدائنا وفي مصادرنا، وفي طرق نشرنا، وفي طرق تناولنا للأمور نتيجةً لتغيُّر القارئين والمتلقين لأعمالنا. وبالتالي، صارت فكرة التغيُّر في أدائنا المهني أكثر بروزًا على سطح الاهتمام من قضية أخلاقيات الأداء أو **أصوله** المهنية والفنية.

والحديث عن الثابت والمتغير في العمل البحثي يتضمن مستويين: **الأول** يرتبط بمدى احتياج الفرد الذي يعمل باحثًا أن يُحدد الثوابت والمتغيرات في مهنته، **والثاني** يتعلق بأداء الباحث المنهجي والمضموني، وهو ما نناقشه فيما يلي:

**(١) الثوابت الأخلاقية والمهنية للباحث العلمي:**

بخلاف المجال وأصول العمل البحثي هناك ما يتصل بالسياقات التي نعيشها. وهنا يثور سؤال: هل بقي في السياق الحضاري الذي نعيشه ثوابت، أم تعصف به المتغيرات؟ وإن كان هناك ثوابت فما هي، وكيف نحددها؟



في **السياسة الشرعية الإسلامية**، نؤمن أن هناك ثابتًا مرجعيًا هو العقيدة والوحي والكتاب والسُّنَّة بوصفهما مصادر ومضامين، وفي المقابل هناك أحكام أخرى مرتبطة بتغيُّر المصالح وتغيُّر المواقف الإنسانية فيجري عليها ما يجري على تغيُّر المصالح والمواقف من تغيير.

ومع ذلك، يمكن ذكر ثوابت العمل البحثي على المستويين الأخلاقي والبحثي؛

**على المستوى الأخلاقي**: هناك ثوابت أخلاقية ينبغي على الباحث مراعاتها عند ممارسة العمل البحثي، بما يضبط حركته وإطاره العام. ومنها:

أ) **الاستقامة والأمانة العلمية**، وهي ليست مجرد البعد عن السرقة العلمية، بل كذلك اتساق الأفكار والمبادئ، والجدية في أداء العمل.

ب) **إنكار الذات والعمل الدءوب**، فلا ينجرف الباحث نحو الشهرة وحب الظهور

فيكون ذلك على حساب أداء رسالته وعمله البحثي.

ج) **الصدق والمروءة** من أهم صفات الباحث، وهو ما يجعل الباحث يسكت عن أشياء، ويتكلم عندما يكون لديه ما يقول.

**على المستوى المهني**: يجدر ذكر بعض الثوابت؛ ومن أهمها:

أ) **التكوين التعليمي للباحث**، الذي يجب استكماله بجانب التعليم التقليدي وبعده؛ لاستكمال متطلبات بناء رؤية ومنهاجية حضارية إسلامية في النظر للواقع ودراسته.

ب) **حرية الباحث ماديًا ومعنويًا**، حتى لا يكون خاضعًا للسلطة سواء فيما يتعلمه أو فيما ينتجه ويعلمه أو ينقله لغيره. لذا من المهم أن تتوافر مصادر مستقلة (أهلية) لرعاية البحث العلمي والعاملين به على مستويات مختلفة.

ج) **التزام منهجيات ثابتة للتعامل مع المتغيرات**: منها مراعاة فقه الموازنات والأولويات وفقه الضرورة؛ للموازنة بين المصالح والمفاسد، ومراعاة السياق مع الثوابت.

**(٢) المتغيرات على مستوى الباحث:**

من أهم المتغيرات المؤثرة **الظروف الشخصية** للباحث؛ فنجد أنها تُحدد اهتماماته البحثية المتغيرة من مرحلة لأخرى، بل إن تلك الظروف يمكن أن تؤثر أحيانًا بشكل سلبي فيما يحكم الباحث من مباديء ثابتة. من ذلك مثلًا- البحث عن المال، وهو ليس أمرًا معيبًا في ذاته، وإنما هو ضرورة للتكسب المشروع والإعاشة، ولكنه قد يتحول لدى بعض العاملين في المجال البحثي إلى غاية، فيقود الباحث إلى توظيف بحثه لأغراض خاصة، ما يحيده عن المبادئ الأخلاقية والمهنية لعمله. وما نرفضه هو أن يكون البحث عن المال هو المقصد الأساس وربما الأول والأخير من عمل الباحث، ولكنه مقصد وسائلي مباح ومستحب.

كذلك فإن الباحث قد ينساق وراء مقولة "التفكير العملي". ومع أنه قد يكون من الضرورات البحثية الراهنة أن نفكر تفكيرًا عمليًا، ولكن هناك حالات تُستخدم فيها

هذه المفاهيم استعمالات غير مستقيمة، ويتم التحايل بها على التفكير الرسالي. بينما الضابط أن يكون هذا التفكير العملي الحقيقي ملتزم برسالة ومبادئ معينة، وألا يكون جزءًا من سياسات الممالئة.

وقد يدفع السعي وراء الموضوعات الجارية كثير من الباحثين يتجه لمجال الإعلام والنقاشات السطحية على مواقع التواصل، وهو أمر يستهلك الباحث، بل ينتقص من قدراته البحثية أحيانًا. ولكن ذلك لا ينفي – في المقابل – أهمية أن يكون من الباحثين الملتزمين بالمنهج العلمي من لهم حضور إعلامي، حتى تصل رسائلهم.

ومن المتغيرات المهمة المؤثرة في البحث العلمي **الحرية الأكاديمية والحرية البحثية** التي تضيق وتتسع، وقد تتقلص أحيانًا، ما يضطر الباحث إلى تغيير موضوع دراسته أو الطريقة التي يتناولها بها أو حتى تغيير قناعاته البحثية.

**(٣) تأثير السياق في العمل البحثي:**

تؤثر السياقات المحيطة بالباحث في عمله البحثي؛ حيث يغلب على الواقع التغيُّر زمانًا ومكانًا، لذا فهناك بعض العوامل والأدوات التي تعين الباحث على التعامل مع الواقع والسياق المتغير:

- **فقه النوازل، وفقه السياق:** فعلى الباحث أن يدرك ويعي السياقات المختلفة المحيطة بالظاهرة محل الدراسة.

- **فقه الأولويات:** فالاهتمامات البحثية لها مراتب، فمنها الضروري والحاجي والكمالي على مستوى الأمة والفرد.

- **الإجابة عن أسئلة مجتمعاتنا:** فلا ينساق الباحث وراء أجندات القضايا المستوردة الغريبة عن مجتمعاتنا، التي يطرحها الآخرون ويفرضونها علينا؛ دون أن تكون دراستها مجدية لنا، أو تكون هناك ضرورة للرد عليها وتفنيدها.

- **الوعي بخرائط قضايا المجتمع وتنوعاتها**، التي تتفاوت باختلاف فئات المجتمع.

- **التمسك بالهوية والمرجعية الإسلامية**، وما تفرضه من قيم وأخلاقيات.

- **إدراك أهمية تكامل الفروع المعرفية والمرونة في تناول المجالات والقضايا** التي تتسم طبيعتها بتعدد الأبعاد وزوايا النظر.

- **إدراك الثوابت والمتغيرات في مناهج وأدوات البحث**، ومدى تناسبها مع المنظور الحضاري لدراسة الظواهر الاجتماعية.

# المحور الثاني
# الباحث الاجتماعي والعلوم الشرعية .. قضايا أساسية

تُمثل العلاقة المتبادلة بين الباحث الاجتماعي والعلوم الشرعية علاقة لازمة وضرورية؛ لتفعيل علوم الشرع في الواقع المعيش، وتأصيل العلوم الاجتماعية والإنسانية استنادًا إلى الوحي المنّزل. ذلك في إطار محاولة العودة إلى الأصل في العلوم والمعارف، من حيث كون العلم الديني هو كل علم ينفع الناس، ويكون لهم عونًا على إعمار هذا الكون وحسن خلافتهم فيه. ويقدم هذا المحور قراءة موجزة في علاقتنا وعلاقة أمتنا بالوحي وعلومه، وكيفية رأب الفجوة بين التخصص في العلوم الاجتماعية وبين علوم الأمة المُستمدة من الشريعة، وذلك على مستوى تكوين الباحثين، وعلى متسوى الإنتاج البحثي لهم.

### أولًا - نماذج تاريخية في العلاقة بين الشريعة والعلوم الاجتماعية

إن التفاعل بين المسلم والعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة له تاريخ. ففي البداية كان علماء الحضارة الإسلامية حتى قرنين مضيا علماء شريعة في الأساس، بالإضافة إلى إتقانهم حقولًا أخرى من تخصصات اجتماعية مختلفة. بعد ذلك، نشأت هذه الطبقة أو الفئة من الناس، التي تتخصص في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهم مسلمون، ولكنهم ليسوا بالضرورة على صلة بعلوم تراثهم وحضارتهم الإسلامية والشرعية.

ويُعد **رفاعة الطهطاوي** (١٨٠١- ١٨٧٣) النموذج الأكثر وضوحًا بصدد شرح العلاقة بين الشريعة والعلوم الاجتماعية الحديثة في سياق التغريب والحداثة خلال القرن التاسع عشر. وُلد رفاعة في سنة خروج الحملة الفرنسية، ثمَّ درس جيدًا علوم الشريعة في الأزهر، وخرج إمامًا لبعثة علمية من الأزهر إلى باريس، وهو في العقد الثالث من عمره.

وكانت فرنسا قلب الفلسفة المُنشئة للعلوم الاجتماعية الحديثة، فصادف رفاعة بها أفكار سان سيمون (١٧٦٠- ١٨٢٥) وتلاميذه، ومنهم مؤسس علم الاجتماع الحديث أوجست كونت (١٧٩٨ -١٨٥٧)، وصائغ الفلسفة الوضعية الحديثة.

وفي هذا السياق، كتب كتابه **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**، فصاغ المفارقة التي ميزت الحضارة الأوروبية، حيث تقدّم في العلوم الطبيعية وإنتاج لقوانين ونظم بينما هي ضلالات وهرطقات في الفلسفة وتهميش للدين، ونظمها في بيت شعر يقول فيه: "أيوجد مثل باريس ديار شموس العلم فيها لا تغيب وليل الكفر ليس له صباح، أما هذا وحقكم عجيب".

ومضى رفاعة بناءً على هذه المفارقة وهذه الخبرة فأنتج كتبًا في التربية، وقال آراءً مهمة لتطوير الواقع التربوي والتعليمي. كما أنتج كتبًا في علوم الشرع متأثرًا بالحالة المتحركة في الغرب والمتجمدة في العالم الإسلامي، وكتب في الاجتهاد والتجديد، كما كان بعض علماء المسلمين في نفس فترته، يُنتجون كتبًا في الاجتهاد والتجديد كالشوكاني وغيرهم.

وفي أثناء ما كان رفاعة يُعد وزير ثقافة مصر، زار مصر مجموعة من تلاميذ سان سيمون. وقد سجل لويس جريس في كتابه "يوميات التاريخ المصري"؛ أنه في عام ١٨٣٨ جاءت مجموعة لمصر بقيادة "الأب أنفنتين" القسيس الاشتراكي الفرنسي، واستمرت زيارتهم عام، وقابلوا مديري مدارس محمد علي المدنية والعسكرية، وتُرك بعضهم مديرًا لبعض هذه المدارس، التي ستتحول فيما بعد إلى كليات وجامعات، وذكر جريس كيف أصبحت هذه المجموعة هم المؤتمنون على مشروع محمد علي العلمي والتعليمي، وبثوا فيه أفكارهم عن العلوم الحديثة. **فالعلوم الاجتماعية التي نشأت في مصر، كانت**

**بذرتها غربية سواء بالبعثات أو الاستقبالات.**

ومع ذلك، بقيت الإسلامية موجودة قوية في المجتمع المصري، إذ يشير المستشار طارق البشري إلى أن جيل أحمد عرابي والبارودي، عربي في لغته، إسلامي في الكثير من إسناداته ومرجعيته. وحتى من كان يعمل في تطوير التعليم على النمط الغربي، مثل علي مبارك، وقدري باشا، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، كان يعيش تحديات واقعه، كما لم يكن عنده هذا الانبهار بالغرب، فأخذوا ما يرونه مناسبًا، إذ تعلموا القانون والاجتماع والسياسة، ومع ذلك كتبوها بصياغة عربية وإسلامية، وتُعد جريدة اللواء لمصطفى كامل نموذجًا إسلاميًا معاصرًا. ثمَّ جاء بعدهم الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده، ليسيروا على نفس الدرب، فكانوا معاصرين في إطارٍ إسلامي.

**إن الازدواجية في الحديث عن العلوم الاجتماعية والشرعية حديثة، إذ بدأت فقط منذ قرنين، قبلها كانت العلوم كلًا واحدًا، فكانت الظواهر المختلفة تُدرَس بناءً على ميزان ومرجعية.**

ولكن مع **مطلع القرن العشرين** بدأت في الظهور ما يمكن تسميتهم **بالمجموعة المُنقلبة**، والتي ضمت أحمد لطفي السيد، وطه حسين، ومجموعة ممن كتبوا في الصحافة المعاصرة، فأخذوا ينفون كلمة العلم عن الدراسات الإسلامية، مؤكدين على أن مُسمى العلماء إنما يُطلق على متخصصي العلوم الطبيعية، وليس العلوم الشرعية، لدرجة أن أحدهم، وهو محمود الطويل، كتب مقالة يرفض فيها تسمية هيئة كبار العلماء بهذا الاسم، معللًا أن العلماء هم من يدرسوا العلوم الغربية.

وعندما **أُنشئت الجامعة المصرية الأهلية عام ١٩٠٨**، دُرِّست فيها كتب غربية وكتب متغربة ككتب جورج زيدان، ومستشرقين كُثُر. وأخذت الجامعة تغرس العلوم الاجتماعية الغربية، وتُنشئ طبقة انفصلت عن تراثها في العلوم الشرعية.

**ومن العشرينيات وحتى السبعينيات** أضحى باحث ودارس العلوم الاجتماعية ليست له صلة بالعلوم الشرعية. وهي خمسون عامًا تبلورت فيها هذه الطبقة العلمانية وخاصةً في المجالات الفلسفية، التي انقطعت تمامًا ودعت للقطيعة مع علوم التراث

فتحولوا إلى أعداء للتراث، كما تصدرت المشهد الثقافي المصري. أما من درسوا القانون أو اللغة أو التربية فقد اتصلوا بالإسلامية بحكم تكوينهم الاجتماعي، أو بما توفر لهم من مادة إسلامية معاصرة في هذه المجالات. ومع ذلك، فإن كثيرًا من القانونيين والقضاة لا يمتلكون ثقافة شرعية إذ تُدَرَّس الشريعة في كليات الحقوق بطريقة تقليدية منغلقة غير تطبيقية، فلا يُدرس أثرها في النصوص الدستورية والقانونية وكيفية تطبيقها في الحالات المختلفة.

وخلاصة ما سبق يشير إلى أن هذه الازدواجية في الحديث عن العلوم الاجتماعية والشرعية حديثة بدأت فقط منذ قرنين، قبلها كانت العلوم كلًا واحدًا، فكانت الظواهر المختلفة تُدرَس بناءً على ميزان ومرجعية.

وفي **السبعينيات** تجدد السؤال: **كيف يمكن استيعاب العلوم الاجتماعية في الإطار الإسلامي؟** وهي نفس الفترة التي ظهرت فيها أفكار **إسلامية المعرفية، والمنظور الحضاري**. وانقسمت الجهود بصدد الإجابة على هذا السؤال إلى ثلاث مدارس؛

١. **مدرسة سلفية:** أرادت إنتاج علوم اجتماعية حديثة انطلاقًا من القرآن والسنة وعلوم التراث، مع نسف الرصيد المنقول عن الغرب، ولكنها لم تُنتج شيءًا ذا بال في هذا الشأن.

٢. **ومدرسة ثانية وجدت أريحية في التعامل مع العلوم الغربية:** فأخذت منها مع محاولة إعادة توجيه لأسسها الفلسفية، ويوجد من ذلك نماذج كثيرة في السعودية والأزهر في مصر.

٣. **أما المدرسة الثالثة فجسدها رواد إسلامية المعرفة، وخصوصًا المعهد العالمي للفكر الإسلامي:** واتفقوا على أن تكون نقطة الانطلاق هي نقد الغربي، ونقد ما آلت إليه أحوال تراثنا، فضلًا عن نقد الواقع الغربي الإسلامي. وذلك بغية تحديد ماهية العلوم التي سيُجرى أسلمتها، وبلورة مضامين ومناهج مؤسسة على هذه الرؤية، ليس بالضرورة في قطيعة تامة مع الغربي، ولكنها تستفيد من جيده، وتترك خبيثة[١].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تقييم مشروع إسلامية المعرفة، انظر: نادية محمود مصطفى (تحرير)، **في تجديد العلوم الاجتماعية: بناء منظور حضاري مقارن (الفكرة والخبرة)**، الجزء الأول، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ودار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٦).

## ثانيًا- الوصل بين الشرعي والاجتماعي: المنطلقات، وأوجه الاستفادة، والعوائق

أخذ المتخصصون في العلوم الاجتماعية المعنيون بالعلوم الشرعية أحد مسارين في التعامل مع العلوم الشرعية؛ **إما الاكتفاء** بتكوين رؤية إسلامية كلية تأسيسية، بمعرفة خريطة العلوم الشرعية، وطبيعة كل علم فيها، ونطاقها القريب من تخصصه، مع الاستعانة بباحثي العلوم الشرعية حال لزم الأمر، وذلك دون الانخراط في تفاصيل العلوم الشرعية.

**وإما الاتجاه إلى الدراسة التفصيلية المُنظمة** بشهادات رسمية في العلوم الشرعية، ليكون لدى الباحث - أو من المفترض - قدرة على الوصل بين العلوم الشرعية وبين العلوم الاجتماعية، لكن المنتج والمفعل من ذلك يحتاج مراجعة ونظر.

ويثير هذان المساران عدة أسئلة، منها ماذا ندرس من العلوم الشرعية؟ وكيف ندرسها؟ وكيف نَصِلُها بما درسناه من علوم اجتماعية؟ وكيف يمكن الاستفادة من تجارب الباحثين الاجتماعيين من الأجيال السابقة والحالية ممن وصلوا بين هذه العلوم؟ وكيف نراكم عليها؟

> **على مدار ٢٥ عامًا كان مركز الحضارة أحد بوتقات تفاعل الباحثين من خلفيات اجتماعية مع العلوم الشريعة، وذلك عن طريق عقد الدورات المنهجية، وإقامة المشروعات البحثية، والندوات، والمحاضرات العلمية.**

وهنا يمكن الإشارة إلى أن مركز الحضارة نفسه، وعلى مدار ٢٥ عامًا، كان أحد بوتقات تفاعل الباحثين من خلفيات اجتماعية مع العلوم الشريعة، وذلك عن طريق عقد الدورات المنهجية، وإقامة المشروعات البحثية، والندوات، والمحاضرات العلمية، إلى غيرها؛ فمن المهم إذن، ألا يتصور أحد أن الحديث في هذه القضية يبدأ من العدم، ولكن ثمة دراسات سابقة وتراكم علمي يلزم وضعه في الاعتبار والبناء عليه.

### (١) منطلقات الوصل:

**إن نظرتنا للعلوم الاجتماعية والشرعية يجب أن تقوم على أن كليهما لمصلحة العباد في المعاش والمعاد.** فالعلوم الاجتماعية تقوّم الواقع؛ إذ تقوّم علم السياسة ظاهرة السلطة، ويقوّم علم الاجتماع حالة المجتمع.

وفي حالة الوصل مع العلوم الشرعية، سنستفيد من أصول الفقه في المناهج، مع الانطلاق من قيم وسنن ومقاصد. على سبيل المثال، عمل د. جمال الدين عطية، على تفعيل هذه النظرة الشرعية في العلوم الاجتماعية في بحثه لموضوع الأقليات، إذ حلّل من منظور اجتماعي مشكلات الأقليات المسلمة في الغرب، كما سعى، انطلاقًا من تخصصه الشرعي، للتأصيل لحلوله شرعيًا مع دراسة القوانين الغربية والبحث في نقاط التلاقي والتقابل. وعلى هذا الأساس، ينبغي للباحث الاجتماعي من منظور حضاري ما يلي:

- **ضرورة الاستفادة من التاريخ وجهود رواد المنظور والجهود النقدية الغربية.** إن المراكمة على جهود أساتذتنا من كتابات د.المسيري، المستشار البشري، د.حامد ربيع، ود.نادية مصطفى تُعد منطلقًا أساسيًا في الوصل بين الشرعي والاجتماعي من منظور حضاري. إذ إن التاريخ هو معمل الباحث الاجتماعي، وهو مقوّم للسلوك وأنماط التفاعل. كما تُعد الذاكرة التاريخية في حد ذاتها نوع من المقاومة الحضارية، وذلك على عكس المنهج التاريخي الذي نُقل إلينا من الغرب كمجرد استقراء لتطور الظاهرة دون فهم ما لها من دلالة، ولكن واقع الأمر أن التاريخ والعلوم الاجتماعية في بعض المدارس الاجتماعية الغربية مجال ثري للغاية يتقاطع أحيانًا مع الرؤى الإسلامية الحضارية.

- **الحاجة إلى نظرة أكثر عمقًا للعلوم الاجتماعية:** إن العلوم الاجتماعية الحديثة هي علوم جذورها غربية، وتكاد تندر فيها البذور الإسلامية. ولذا يكمن أصل المشكلة في الجذور، أي في الخلفية المعرفية لهذه العلوم.

### (٢) أوجه استفادة الباحث الاجتماعي من دراسة العلم الشرعي:

تساعد القراءة في **أصول الفقه** في فهم المقروء، وتنظيم العقل، فهو منهج البحث عند المسلمين، أي أنه تعامل منهجي مع النصوص يمكن الاستفادة منه في العلوم الاجتماعية. أما **علم الحديث**، فهو منهج لتقييم الأشخاص وتصنيف الناس، ففي علم الحديث كان العلماء يُقيّموا الرجال، من منطلق منْ يُؤخذ منه الحديث ومنْ لا يُؤخذ منه؟ في إطارٍ أشبه بالبحث الميداني الجاد.

ويُذكر أن المنهج الشرعي تعامل به فقهاء المسلمين تاريخيًا مع ظواهر اجتماعية، وهناك أبحاث اجتماعية قام بها فقهاء وأصوليون مسلمون، ولا يكفي الإحالة إلى نموذج ابن خلدون، باعتباره رائدًا في الوصل بين الشرعي والاجتماعي وحسب، وإنما ينبغي مطالعة أعماله لنرى كيف وظف قواعد الفقه وأصوله باعتباره قاضيًا مالكيًا في بحثه الاجتماعي، ومقارنتها مع أعمال مفكرين آخرين.

فحين يتكلم الفقيه في مجال السياسة الشرعية، ألا يعني ذلك أنه قام ببحث اجتماعي؟ وحين يتحدث الإمام الذهبي – مثلًا - في التاريخ، نلحظ كيف طبّق قواعد علم الحديث في باب من أبواب العلم الاجتماعي. كما أن هناك نماذج لدراسات معاصرة، قام بها علي سامي النشار، وهو قادم من خلفية فلسفية، في كتابه "مناهج البحث عند مفكري الإسلام"، حيث حاول فيه استنباط هذه المنهجيات من خلال استقرائه لعلوم المنهج عند المسلمين.

والحقيقة أن الوقوف عند مستوى التعريف بالعلوم الشرعية لا يكفي، إذ يحتاج الباحث الاجتماعي إلى أن يرى ما هو المنهج الشرعي وكيف طُبّق هذا المنهج؟

**(٣) عوائق الوصل بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية:**

تتعدد العوائق اللي يقابلها الباحث الاجتماعي عند دراسته للعلوم الشرعية ليحقق هذا الوصل:

- **عوائق ذهنية أو عقلية:** فمصطلحات العلوم الشرعية وموضوعاتها وقضاياها مختلفة عن القضايا التي تُدرس في العلوم الاجتماعية، بجانب أن التصور الذهني للجهد المفروض بذله للإلمام بالعلوم الشرعية غالبًا يكون به إشكال، مع غياب لطول النفس.

- **عوائق علمية:** إن الباحث الاجتماعي لديه العديد من القضايا تحتاج لمطالعة وتتبع، فمن الصعب التفرغ لدراسة القضايا الشرعية.

- **عوائق مرتبطة بالسياق:** عدم توفر البيئة الشرعية الحاضنة لمساعي باحثي العلوم الاجتماعية في الوصل مع العلوم الشرعية.

### (٤) إشكاليات أمام الباحثين في العلوم الاجتماعية للوصل مع علوم الشريعة

تتمثل الصورة المثالية أن تقوم الدراسة الأكاديمية على **التكامل المعرفي** بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية، ولما كان ذلك التكامل من العسير توفره في المؤسسات التقليدية، فإن الباحث الذي يريد الوصل بين الاجتماعي والشرعي، يواجه بجملة من الإشكاليات، منها:

**- حول التأسيس في العلوم الشرعية وأسئلته:**

ماذا يحتاج الباحث الاجتماعي لكي يؤسس نفسه في العلوم الشرعية؟ وكيف يوفق بينها وبين متابعة مسارات التخصص في العلوم الاجتماعية؟ وأي العلوم والمداخل الشرعية سيختار؟ وعلى أي أساس؟ وكيف يكون التوظيف؛ هل بشكل جزئي، أم كلي؟ وهل يمكن توظيف الكليات الخمس مثلًا أم لا بد من تطبيق المقاصد كلية؟ وعلى من يقع مهمة التقريب بين صنفي العلوم الاجتماعية والشرعية؟ وما الوضع الأنسب لدراسة العلوم الشرعية، هل الانقطاع لدراستها لنكمل التأسيس، أم المضي في مسارات متوازية؟

والإجابة المبدئية على هذه الأسئلة، تشير إلى أن دراسة العلوم الشرعية تأتي باجتهاد شخصي، إذا كان هناك دافع، والاجتهاد ينبني على لقاءات وقراءات، وأن الدراسة النظمية: ليست ضرورية، فقد لا يحقق هذه النمط من التعليم الهدف المرجو بشكل مثالي، إن كان بشكلٍ عشوائي، فنحن نحتاج مؤسسات ومناهج: تُدرّس العلوم الاجتماعية بالتوازي مع العلوم الشرعية. وكثير ممن خدموا الشريعة مفكرون دراستهم بالأساس ليست شرعية مثل مالك بن نبي، وعلي شريعتي، ود. كمال أبو المجد، المستشار البشري.

**- المقدار المناسب من العلم الشرعي:**

تتمثل هذه في أن البعض يقتصر على مقام التعريف بعلوم الشريعة، طالبًا أن يقدّم له المتخصص في العلوم الشرعية مقدار يسير مُختصر من العلم، ثمَّ يحدد كيف يكمن أن يستفيد الباحث الاجتماعي من العلوم الشرعية.

### ثالثًا- توصيات بشأن مد الجسور بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية

- **قراءة ورد يومي في التفسير:** سواء تفسير القرطبي، أو ابن كثير، أو السعدي، أو الشيخ الطاهر بن عاشور، وغيرها من التفاسير التي صدرت في القرن العشرين. وهو الأمر الذي يجعلنا أكثر فهمًا للقرآن وأكثر عيشًا به.

- **الوعي بأن الفقه، وأصوله، والعلوم الشرعية ليست بقديمة،** وإنما حُدثت، وكُتبت فيها كتابات حديثة، وما من شيء كُتب فيه قديمًا إلا وكُتب فيه حديثًا، وبالعكس يوجد تنوع كبير في المكتوب حديثًا بسبب مطالب وقضايا العصر. فهناك مجامع إفتائية وموسوعات ضخمة. ويمكن أن يعطي كتاب المدخل إلى علوم الشريعة، للشيخ علي جمعة، مقدمة أساسية للتعرف بصفة عامة على علوم الشريعة.

> **يُحدد التخصص وطبيعة القضايا محل البحث القدر المناسب من العلوم الشرعية، ويكون البدء بصدد هذه القضايا بالقرآن وتفاسيره، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، والشروح التي قُدمت لها بلغة معاصرة.**

- **من المهم تحديد القدر الذي يحتاجه كل باحث من العلوم الشرعية وذلك مع استمراره في متابعة مساره البحثي الأساسي في العلوم الاجتماعية،** إذ يستطيع الباحث تحديد القدر المطلوب معرفته من القضايا، حسب مجال تخصصه واهتمامه، فالباحث في العلوم السياسية، قد يجد اهتمامه بمداخل قضايا السلم والحرب، والظلم والعدل، والاستبداد والشورى في علوم الشريعة، أما باحث علم الاجتماع، فقد ينجذب إلى الإسهام الشرعي المتعلق بشبكة المواريث، وشبكة العلاقات، وعلاقات الأسرة والأبوين والزواج، والشقاق والوفاق، أما الاقتصادي، فاهتمامه قد ينصب على أشياء تتعلق بالرُهُونات والبيوع، ويكون البدء بصدد هذه القضايا بالقرآن وتفاسيره، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، والشروح التي قُدمت لها بلغة معاصرة، كرياض الصالحين.

- **اختيار يسير الكتب في علوم الشريعة والبدء بها،** يكفي طالب العلوم الاجتماعية

أن يقرأ للطاهر بن عاشور، والريسوني، وإبراهيم البيومي، وعلال الفاسي في مقاصد الشريعة. وعبد الوهاب خلاف في أصول الفقه، والسيرة لابن إسحاق، أو ابن هشام، وغيرها من الكتب التي تتميز لغتها بالسهولة واليسير.

## المحور الثالث
## بناء الأجندة البحثية بين الرسالية والواقع

كيف يمكن وسط هذا الكم الهائل من المدخلات أن نحدد أجندتنا البحثية، ونرسم مساراتها، وفق رؤانا وانطلاقًا من منظورنا، وبما يتفق مع الدور الرسالي للباحث في الإطار العربي والإسلامي؟ وفي ضوء الإمكانات المتاحة من مؤسسات وباحثين وتراكم علمي، وكيف يمكن ضبط الأجندة لتكون أكثر فاعلية؟

> ”ليست الأجندة البحثية بِرَصٍّ أو نثرٍ للموضوعات محل الاهتمام، وإنما هي ومنظومة تبلور الاهتمامات البحثية تنطلق من إطارٍ نظري يرتبط بأولوياتنا، وواقعنا، ومنهجنا في التفكير.“

الأجندة البحثية كالبوصلة سواء على مستوى الباحث (الأجندة الفردية)، أو على مستوى الجماعة البحثية التي ينتمي إليها ككل (الأجندة الجماعية). والأجندة تعني بشكلٍ أساس وجود نظام ومنظومة تبلور الاهتمامات البحثية (سواء بالنسبة للباحث، أو على المستوى الجماعي)، فهي ليست بِرَصٍّ أو نثر الموضوعات، كما أنها تنطلق من إطارٍ نظري يرتبط بأولوياتنا، هذا فضلًا عن التعبير عن الواقع وامتلاك منهج للتفكير فيه خاصةً ما يتصل بفقه الأولويات والموازنة بين الموضوعات المتزاحمة.

### أولًا- بناء الأجندة البحثية من الذاتي إلى الجمعي: الأسس، والخصائص

تتحد الأجندة البحثية على مستويات مختلفة منها الفردي، ومنها الجماعي:

**على مستوى الأجندة الفردية:** على الباحث أن يدرك في إطارها ما يحتاج إلى تقويته وتطويره ليتخصص في المجالات ذات الأولوية. وغالبًا ما تُقابَل الأجندة الفردية بمقتضيات الواقع من حيث الإمكانيات والاحتياجات المادية للباحث، والبحث عن

مساحات للنشر. ويُعد **التكوين الإدراكي للذات البحثية** أهم مرتكزات الأجندة الفردية لدى الباحث؛ من خلال الاطلاع على الجديد في الإنتاج الأكاديمي، والإلمام نوعًا ما بالتراث سواء على المستوى الفقهي أو الفكري، وإدراك تعدد أبعاد الظاهرة السياسية والإنسانية. بالإضافة إلى **الملاحظة الجيدة للواقع (بدوائره المختلفة)، والمنهجية المنضبطة لقراءته (منهج النظر)**. ومن ثمَّ **امتلاك خطة** على المدى القصير والمدى البعيد. وعلى الباحث أن يسعى للتواصل مع المؤسسات الأقرب توافقًا مع أجندته ورؤيته، والتي قد تكون مساحة حركة وتنزيل لها.

**أما على مستوى الأجندة الجماعية أو المشتركة:** فغالبًا ما تقوم عليها مؤسسة راعية وموجِّهة، فتضع محاور العمل ومعايير التطوير والتقييم. وتتأسس الأجندة الجماعية على المرتكزات الآتية:

١. **الانطلاق من إدراك مشترك (منظور)، والتواصل الفعال** بين أصحاب المرجعية الواحدة.

٢. **توزيع الأدوار بين القائمين على الأجندة**، حتى يتحقق الإنتاج المطلوب وتطوير الأجندة دون إهدار للوقت والمجهود في التكرارات.

٣. **التفاعل بين أصحاب التخصصات المختلفة** على نحوٍ يساعد على الوقوف على السؤال الأجدر بالبحث من موضوعات وأبعاد الأجندة البحثية.

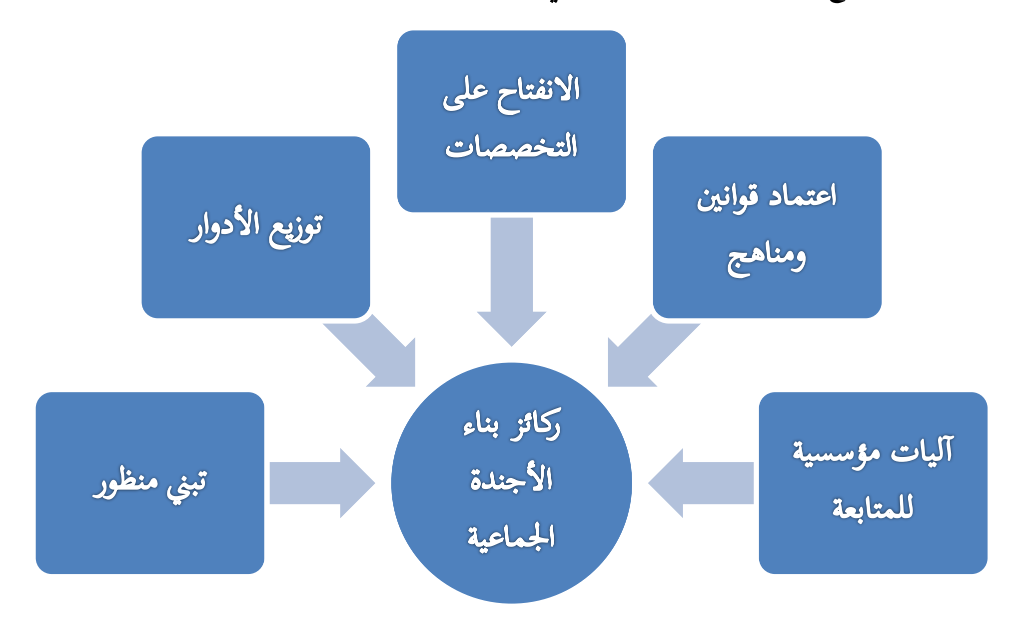
٤. **متابعة جيدة للمجتمع البحثي والأكاديمي**، للوقوف على ثغرات العلم بشكلٍ عام، وثغرات المنظور المشترك بشكلٍ خاص.

٥. **اعتماد قوانين ومناهج منضبطة**، بما يساعد في تصنيف القضايا على النحو الأمثل ويرشد الأجندات الفردية.

٦. **آليات مؤسسية فعالة للمتابعة**، سواء في رسم المنهجية وترشيدها وتداول الآراء، أو في متابعة سير العمليات البحثية في إطار الأجندة الجماعية.

وعليه، فإن الأجندة البحثة المرجو تأطيرها تتطلب الموازنة بين الذاتي والموضوعي، والوصل بين النظري والتطبيقي، والتشابك والتحاضن بين الأجندتين الذاتية

والجماعية، والجمع بين الديناميكية والثبات: فالأجندة البحثية تتطور عبر الزمن، على ألا يتعارض ذلك مع المرجعية والمرتكزات التي تتأسس عليها.




### ثانيًا- أولويات الأجندة البحثية بين المحلي والعالمي

من أهم سمات المنظور الحضاري الإسلامي التعامل مع الثنائيات بطريقة واصلة غير جامدة، وذلك بخلاف السائد في النظريات العلمية الحديثة المترددة بين مجموعة من الثنائيات الجامدة انطلاقًا من منظوراتٍ وضعية. وإذا أمعنا النظر من منظور حضاري لوجدنا الكثير من تلك الثنائيات المتداولة، التي تُوظف باعتبارها وقودًا للنزاع، ليست فقط بعيدة عن الصراع، بل هي قابلة لأن تكون - وفق مداخل معينة - متكاملة. ولذا، فإن لدى المنظور تصورًا مختلفًا لثنائية المحلي والعالمي.

ومن أهم الأبعاد والمنطلقات التأسيسية التي يجدر التأكيد عليها في هذا الصدد من منظور حضاري: **إن مسألة العالمية هي قضية مركزية في المنظور الحضاري الإسلامي، فديننا أُفقه العالمين.** فمرجعيتنا الحضارية تدعونا إلى الانفتاح والعالمية، وذلك له غايات ومسارات وضوابط، تبنع من رؤية الإنسان المستخلف المدعو إلى العمران، ولا شك أنها تختلف عن رؤية الإنسان سيد الكون المنطلق من مرجعية وضعية ليعلن موت الإله.

يؤكد هذا التأصيل لرؤية الإسلام للعالم أنه **لا مفاصلة بين إسلامية المسلم وخصوصيته (أو محليته) وعالميته أو إنسانيته.** وهذا السمت لا بد أن ينطبع على أجندات القضايا محل الاهتمام في رابطة لها خصوصيتها بين ما هو محلي وما هو عالمي. وبما لا يتجاهل العلاقة بين الأبعاد الرسالية والدنيا المحضة. ومن هنا، ينبغي العمل على توعية مختلف النخب الثقافية والاقتصادية والأكاديمية بأهمية الوظيفة الحضارية للدولة؛ حينئذٍ ستتبلور أجندة قضايا تخدم هذه الوظيفة، على نحوٍ يصل بين ما المحلي والعالمي، والديني والدنيوي.

> ”يؤكد التأصيل الحضاري لرؤية الإسلام للعالم أنه لا مفاصلة بين إسلامية المسلم وخصوصيته (أو محليته) وعالميته أو إنسانيته.“

والمعادلة التي تجعلنا نتصل بأجندة القضايا العالمية المطروحة الآن، ولكن من مدخلنا الراسخ الذي يتضح كلما انخرطنا فيه، قوامها ما يلي: نحن مع العالم، ومنه، لكننا لا نفتئت – كالآخرين - على بقية البشرية، وإنما نتفاعل انطلاقًا من مرجعيتنا وخصوصيتنا.

ولذا، فإن **موضوعات ومقترحات الأجندة البحثية** لا بد أن تنبع من إدراك أهمية معايير الاختيار: **ما عمَّ نفعه، وما كثُرت الحاجة إليه.** ومن هذا المُنطلق طُرحت عدة موضوعات لأجندات بحثية، منها:

**التغيرات الاستراتيجية الدولية والإقليمية**

بحث أبعادها وتداعياتها على العالم الإسلامي، ومن أمثلة ذلك إعادة تشكيل التحالفات في العالم، والصراع العربي الإسرائيلي وما يتعلق به من قضايا.

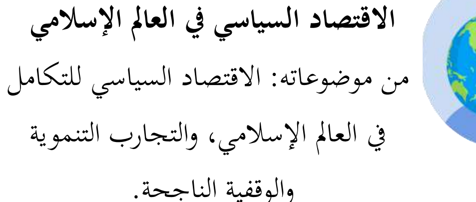



**السياسات العامة**

اتسعت مساحات الفراغ البحثي في موضوعاته. من ثمَّ، يجب أن يكون السؤال: كيف يمكن أن يكون للباحث دور في هذا السياق؟ وكيف ويصنع لها مساحات آمنة؟

**الفاعلون في العالم الإسلامي**

يشمل المستويات الرسمية وغير الرسمية. ومن العناصر والمسائل المهمة في هذا الإطار: قضايا المقاومة وفعل الشعوب، وأركان الأمة، والجماعات الفرعية في العالم الإسلامي.



**الاقتصاد السياسي في العالم الإسلامي**

من موضوعاته: الاقتصاد السياسي للتكامل في العالم الإسلامي، والتجارب التنموية والوقفية الناجحة.



**الأسرة والتربية والتعليم**

ومن موضوعاتها المهمة: الأفلام الكرتونية، ودورها في عملية التنشئة، والتربيةوالتعليم من منظور إسلامي.



**استكمال مشروعات أعمال مفكري الأمة**

رصد المشروعات البحثية التي لم تكتمل، والعمل على استكمالها؛ من أمثلة ذلك: مشروع "السنهوري" في القانون المدني.

## ثالثًا- نحو تفعيل أفضل للأجندة البحثية:

يتطلب تفعيل الأجندة البحثية، ومراعاة الأولويات السابق الإشارة إليها، وكذا خرائط الموضوعات المقترحة، ما يلي:

١. **تأهيل الباحثين وتطوير مهاراتهم في مسألة إعداد الأجندة البحثية**، من خلال: دليل إرشادي مهاري للباحث، وإمداد الباحث بخريطة مصادر تأسيسية حول المنظور الحضاري للعلوم الاجتماعية، وإعداد دراسات تُلم بخريطة العلم ومراحل تطوره بحيث يمكن للباحث تحديد الثغرات وبلورة أفكاره بشكلٍ منظم في أجندات بحثية دون تشتت، وتسويق الخرائط الفكرية للمفكرين على نحو يقدم نماذج لصياغة الأجندات الذاتية وتسكينها في أجندات جمعية، كما يعالج أزمة افتقاد القدوات.

٢. **الاتسام بالمهنية**، بأن يكون الباحث مهنيًا لدرجة تجعل المختلفين معه يحترمون موضوعيته ويُصغون إليه. ونعني بالمهنية: الحِرفيّة والعلمية، والاحتكام إلى المؤشرات الرقمية، والوثائق الصادرة عن مؤسسات دولية، والتصريحات الصادرة عن قيادات مُختصة بالأمر. وكذلك **تبني الخطاب الملائم** الذي لا يُحدِث صدامًا مباشرًا مع السلطة.

٣. **عدم الوقوع في أسر القضايا الذائعة** Trend دون رؤية متكاملة وأجندة حقيقية، وإنما فقط عناوين رنانة وأجندات مجتزأة.

٤. **ابتكار آليات لمزيد من مشاركة الباحثين في صياغة أجندة المؤسسات البحثية**، بإتاحة درجة من الحرية في اختيار الموضوعات التي يعملون عليها، وتحديد مجموعات عمل لصياغة الأجندات البحثية ومتابعتها وتطويرها، على أن تضم أجيالًا مختلفة من الأساتذة والباحثين.

٥. **استغلال المساحات المتاحة ماديًا وإعلاميًا لتفعيل الأجندات البحثية**، وضرورة "الجاهزية" لاغتنام الفرصة أينما وحينما تتوفر، عن طريق قراءة أفضل للواقع وعبر سبل أكثر ملاءَمة.

٦. **التشبيك**، وهذا بما ييسر عمليتي التمويل والتسويق للأجندات البحثية. ومن صور التشبيك المطلوب: مجتمعيًا: الحفاظ على التواصل المجتمعي مع عامة الناس، ورعاية المشروعات المجتمعية وتقديم الظهير العلمي لها. وأكاديميًا: التواصل بين الباحثين والمؤسسات داخل وخارج مصر ممن لديهم الاهتمام ذاته؛ لمراكمة الخبرات ومنع التكرارات.

٧. **مزيد من الاهتمام بأنماطٍ معينة من العمل البحثي**، مثل: تقدير الموقف، وأوراق السياسات، ودراسة المستقبليات؛ ما يجعل الأجندة أكثر واقعية وتطور.

٨. **قبول التفاوت في مستويات تفعيل الأجندة البحثية** ..

# المحور الرابع
# تفعيل المنظور الحضاري في الواقع البحثي .. صنع السياسات نموذجًا

بناءً على ما تناولته المحاور الثلاثة السابقة من تشخيص لواقع المجال البحثي والعاملين فيه، والفجوة بين الباحث الاجتماعي المعاصر والعلوم الشرعية، ثمّ التأسيس لرؤية حضارية للتعامل مع ذلك الواقع، ووضع أجندة بحثية تستوعب التحديات والإشكاليات والفرض وجديد الموضوعات في مجال العلوم السياسية بشقيها الداخلي والخارجي، وما يرتبط بها من دوائر الانتماء المختلفة، فإن استكمال هذه الرؤية والبناء عليها، إنما يستدعي تناول بعض التطبيقات التي تعامل معها المنظور الحضاري، وعالجها على مستويات مختلفة، بوصفها نماذج وثيقة الصلة بمسألة وضع الاجندة البحثية وتفعليها، والتعامل مع هموم الباحثين وهمهم. ومن هذه المجالات التي سعى المنظور الحضاري إلى تفعيل رؤيته في دراستها وبحثها، وطور فيها أدوات بحثية ومنهجية موضوع صنع السياسات العامة من منظور حضاري.

ولقد أخذ موضوع السياسات العامة دفعةً من الاهتمام مع الثورات العربية، فتأسست العديد من مراكز البحث المهتمة بهذا المجال في العالم العربي. ولكن المُلاحظ عليها جمعيًا هو القصور في العناية بالأبعاد المنهجية والحضارية النقدية لدراسة السياسات العامة، إلى جانب الإهمال المتعمَّد من قِبل الأنظمة الحاكمة عبر عقودٍ ماضية من عمر أمتنا بنتائج الدراسة المُنظمة لقضايا السياسات العامة.

> يُقدم المنظور الحضاري الإسلامي مدخلًا متميزًا لدراسة القضايا المتصلة بالسياسات العامة على نحوٍ يجعلها أكثر عملية وأكثر تشاركًا واتساقًا بين مختلف الأطراف المعنية بقضايا الوطن والأمة من شتى التوجهات.

ويُقدم المنظور الحضاري الإسلامي مدخلًا متميزًا لدراسة القضايا المتصلة بالسياسات العامة على المستوى القطري، وعلى مستوى الأمة، على نحوٍ يجعلها أكثر عملية وأكثر تشاركًا واتساقًا بين مختلف الأطراف المعنية بقضايا الوطن والأمة من شتى

التوجهات. ولكن الأهم في هذا السياق هو الانتقال إلى ما يجب أن تحظى به السياسات العامة من الاهتمام من قِبل الباحثين، من حيث مراحل إعداد السياسات: ما قبل التخطيط، فالتخطيط، وانتهاءً بالتنفيذ وما بعد التنفيذ؛ فضلًا عن قضايا التحليل والتقييم، والأطروحات البنائية في مسائل السياسات العامة. من ثمَّ، نحن بحاجة إلى تناول أوراق السياسات؛ كيف تُكتَب من منظورٍ حضاري؟

ويشار إلى أن مركز الحضارة للدراسات والبحوث ليس حديث عهد بالاهتمام بمجال السياسات العامة، فقد أصدر عددًا من سلسلة "أمتي في العالم" عن "السياسات العامة في دول ومجتمعات العالم الإسلامي"[٢]، قدم بعض الإجابات على أسئلة: كيف نقرأ، وكيف نحلل، وكيف نقيِّم، السياسات العامة في العالم الإسلامي ومصر من منظور حضاري إسلامي.

ورغم أنها كانت محاولة أولية، إلا أن من شارك – أو قرأ - في هذا العدد - لا شك - يدرك أن شيئا جديدًا قد بدا يتبلور؛ فالتيار السائد يؤكد على أن السياسات العامة هي سياسات حكومية، بينما الفرصة التي يقدمها المنظور الحضاري الإسلامي تتمثل في الانتقال إلى السياسات العامة للأمة وللمجتمعات. وهو مفهوم ليس باليسير الإمساك به، فضلًا عن تفعيله.

### أولًا- ماذا يُقصد بسياسات عامة من منظور حضاري إسلامي؟

وهنا نستدعي تعريف **السياسة** عند المستشار طارق البشري - رحمه الله؛ حيث يعرف السياسة باختصار شديد بأنها "سياسات"، هو ما ينقلنا من السياسة بمعنى الصراع على السلطة (المعنى التقليدي للسياسة) إلى المعنى العملي المتعلق بالمؤسسات وإنتاج السياسات؛ ثم تأتي عقب ذلك صراعات القوى السياسية على السلطة، لذا نجده كثيرًا ما استعاض عن استخدام مفهوم الدولة بتعبير "جهاز الدولة" باعتباره القائم على صنع السياسات. وتعريف **السياسة** على أنها علم تدبير الشأن العام للناس في حدود الممكن، أو القيام على الأمر بما يصلحه.

---

(٢) السياسات العامة في دول ومجتمعات العالم الإسلامي، **حولية أمتي في العالم**، العدد الرابع عشر، (القاهرة: مفكرون الدولية للنشر والتوزيع ومركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٠).

أما **المنظور الحضاري**؛ فتعريفه يتطلب أولًا تعريف المنظور، ودلالته حينما يُحلق به مُسمى حضاري. فالمنظور هو مستوى نظر بين النظريات ومنهج البحث، وبين فلسفة علم السياسة العامة.

وصفة **الإسلامي** تعني إجمالًا تناول السياسات العامة بطريقة تستوعب فقه المصالح والمفاسد، وهو باب عظيم وله ملامح مميزة. وأبرزها: أن كل ما يحفظ على الناس خماسية (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال) يعتبر مصلحة، بينما كل ما يفوت هذه الأصول (أو يُعد ضدها) يعتبر مفسدة.

**والمنظور الحضاري لعلم السياسة يعني العناية بالجمع بين المصالح والقيم، والماديات والمعنويات، والمرجعية والفعالية في العمل السياسي، ووضع السياسات والقرارات، ودراستها، بالبحث عن جوانب القيم والمقاصد والوسائل المكافئة للمقاصد، وذاكرة الظاهرة، وجوانبها الإنسانية العامة والخاصة، عبر دوائر المحلي والعالمي، وفي قلبه دائرة الأمة الإسلامية. وبالتالي، فعندما نتطرق إلى السياسات العامة من هذا المنظور تأتي شاملةً لتلك المجالات كافة.**

وأبرز ما يميز هذا المدخل من خصائص في تناول السياسات العامة الآتي:

- **المنظومية والمرونة**، إذ يتسم تناول السياسات العامة من منظور حضاري **بتوسعة دائرة الرؤية** دون التقيد بالحواجز الفكرية التقليدية (ليبرالية، أو يسارية)؛ فلا يتم التمترس خلف قيمة أو مجال معين دون غيره باعتباره طوق نجاة (الحرية في الفكر الليبرالي، العدالة في الفكر اليساري)، وإنما مجموعات من القيم تترابط في فاعلية لتحقيق المقاصد المرجوة.

- **تميز مفهوم المصلحة من منظور حضاري إسلامي**، فلما كان المنظور متصلًا بالواقع؛ فإن معياره تحقُّق المصلحة من عدمها، وهذا يثبته الواقع الذي يحدد منذ البداية هل نحن بصدد مصلحة عاجلة أم آجلة، متوهَمة أم ظنية أم قطعية، أم نحن أمام مفسدة. على أن هذه المصلحة لا يجوز أن تكون محدودة بفئةٍ معينة، بينما تعصف بغيرها (كحال الخبرة اليسارية في مسألة التقسيم الطبقي للمجتمع). **والمنظور**

**الحضاري يجمع بين مصالح الدنيا والآخرة**، فالهدف من البحث في السياسات العامة وفق هذا المنهج إقامة حياة كريمة للناس وتحقيق مصالحهم، دون تفويت مصالح الآخرة؛ أي تحقيق "مصالح الداريْن"، وفقًا للعبارة المتواترة في كتب الفقه.

- **الاستناد إلى موازين في غاية الموضوعية والدقة**؛ للمفاضلة بين القرارات وبدائل السياسات، وليست عموميات مجردة. ومن ثمَّ يسهم المنظور الحضاري في حل معضلة إدارة الخلافات الأيديولوجية بشأن عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة بشكل مدني ديموقراطي. أو بمعنى آخر الانطلاق من "التيار الأساسي للأمة" لبناء مشروع للسياسات العامة يتجاوز نزاعات الهوية والأيديولوجيا.

- **استيعاب مسألة القدرة والإمكانيات**، فالإصلاح والتغيير من منظورٍ حضاري لا يتجاهل حقيقة موازين القوى لصالح شعارات سياسية، كما أنه مرحلي، ويوائم ما بين الكلي والجزئي.

### ثانيًا- إعداد أوراق السياسات العامة من منظور حضاري: المتطلبات والآفاق

تتسم ورقة السياسات بشكلٍ عام بعددٍ من السمات؛ منها:

- مختصرة شديدة الموضوعية والتحديد، إذ تركز على مسألة معينة، وتتضمن: تحليلًا، وتقييمًا، وطرحًا للبدائل، وقد تركز على أحد هذه العناصر دون غيره.

- الاقتراب الشديد من الواقع.

- الإلمام بمجال التخصص الذي تتناوله: صحة، زراعة، تعليم، ....، وكذلك المفاهيم والمصطلحات المتخصصة في المجال المعنيّ، فضلا عن الإلمام بالتطورات العالمية ذات الصلة في هذا المجال.

وهي بذلك تختلف عن الدراسة الأكاديمية في عدم احتوائها على المقدمة المعرفية والمنهجية، وإن كانت تشتبك معها في ضرورة أن تكون ممنهجة بشكلٍ دقيق.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الإعداد السليم لأوراق السياسات العامة من منظورٍ حضاري:

- **الإحاطة بجملة من الموضوعات في إطار الفكر والفقه الإسلامي وتوظيف الأدوات والمداخل المتاحة المرتبطة بها، ودمجها مع غيرها من المنهجيات الحديثة في السياسات العامة**، فالمدخل المقاصدي على سبيل المثال يُحدد مواضع العلاقة بين المجال (الموضوع) محل التناول والكليات الخمس، ثم الترتيب بين الحاجي والضروري والتحسيني، والاستناد إلى القواعد المقاصدية، مثل: درء المفاسد يقدم على جلب المنافع، والحال يقدم على الاستقبال. وكذا من المهم الاستفادة من المؤشرات والمفاهيم الدولية، فيما يتعلق بالحوكمة والفساد والحكم الرشيد وربطها بالمقاصد وتقويم السياسات العامة من منظورٍ حضاري.

- **الاستفادة من المداخل المنهجية المختلفة**، إذ يُعد الاقتصاد السياسي – على سبيل المثال - مدخلًا لفهم السياسات العامة في العالم الإسلامي، ففي العقد الأخير من عهد مبارك – مثلًا - شهدت مصر تحولًا مهمًا في نمط صنع السياسات، جراء تمكين حكومات رجال الأعمال، واتباع نهج الخصخصة وتراجع دور الدولة، والاتجاه إلى مزيد من الارتباط الهيكلي بالولايات المتحدة في نقلة واضحة عما قبلها. وهنا تعظم أهيمة هذا المدخل لفهم طبيعة السياسات العامة في هذه المرحلة.

- **الوعي بمساحات جديدة لتوجيه الاهتمام بعيدًا عن مركزية الدولة**، وذلك بتفعيل أطروحات السياسات العامة في مجالات مثل: الأوقاف أو الجمعيات المشتغلة بمجال التنمية. وتجدر الإشارة إلى ما جرى عقب ثورة ٢٥ يناير في مصر من تصدي الجمعيات الأهلية للعديد من المشكلات مثل جمع القمامة، وهي مسألة تندرج تحت مظلة السياسة العامة؛ ذلك أن أجندة الأولويات قد تبدأ من مشكلة مجتمعية على مستوى الحي، إلى مشكلة اجتماعية على مستوى الوطن، ثم نضع تصورنا المتكامل بشأنها.

- تحديد **القيم البديلة** المُقترح تحقيقها في الموضوع محل الدراسة، ومقارنتها بمثيلتها الغربية وتأثيرها في عملية صنع السياسات، ومن خلالها يتم توجيه أهداف ورقة السياسات. مثلًا، يمكن البحث في كيفية تحقيق: قيمة الإجماع بالمعنى الحضاري الإسلامي في عملية صنع السياسات العامة.

- **إدراك خصوصية السياقات**، فالكتابات الغربية كثيرة ومتاحة في مجال السياسات العامة، بينما الجانب الذي تفتقده هو ذلك المتعلق باستيعاب اختلاف السياقات خاصةً في العالم العربي والإسلامي؛ سواء من حيث شكل النظام السياسي أو مستوى التطور الاقتصادي، وهنا تكمن ضرورة الانطلاق من فقه الواقع، بما يتطلب من قراءة واقع الدولة محل الدراسة جيدًا.

- **الأخذ في الاعتبار البيئة المُحيطة بعملية صنع السياسات وتنفيذها**: فقد تتوافر الخبرات، والكوادر وأوراق السياسات، بينما تتواجد عوائق تحول دون تفعيل مخرجات هذه الاوراق تتصل ببيئة صنع السياسة نفسها، منها:

١. **مركزية اتخاذ القرار**، وسيطرة مؤسسات بعينها على غيرها، كسيطرة المؤسسات العسكرية على المجالات والمؤسسات المدنية في بعض دول العالم الإسلامي.

٢. **غياب الإرادة السياسية**، بمعنى أن صانع القرار قد لا يتخذ القرار الأصوب لأنه يتنافى مع مصلحته الشخصية.

٣. **انتشار الفساد في المؤسسات**، والذي يفسد الكثير من المشروعات المهمة، عبر إهدار الأوقات والأموال.

٤. **الفوضى المؤسسية للنظام الإداري للدولة**، وهو ما عبر عنه بعض علماء السياسة بالحديث عن: "دولة الضد"، و"مؤسسات كأن"... بما يشير إلى عدم وضوح الأغراض الأساسية للمؤسسات؛ كأن يكون هناك وزارة صناعة بينما أغلب المنتجات يجري استيرادها، أو أن توجد وزارة زراعة بينما الرقعة الزراعية تتآكل باستمرار، أو أن توجد وزارتان لمجالٍ واحد: الأوقاف، والتضامن الاجتماعي!

- **مراعاة الأبعاد طويلة المدى** بما يسهم في الوقوف على حقائق الأمور، وكسر تابوهات السياسات العامة (كالاعتماد على قطاعات غير مستدامة مثل السياحة والنفط وتحويلات العاملين بالخارج قد تؤدي إلى التبعية للخارج[٣])، واقتراح البدائل

---

(٣) للمزيد بشأن هذه المسألة وتحليلها راجع:

الأنسب للواقع، والتي تُحقق مصالح طويلة الأمد. ولعل في هذا إجابة عن العديد من التساؤلات مثل: لماذا كان تأثير الحرب الروسية الأوكرانية بالنسبة لكثير من دول العالم الإسلامي سريع وعميق إلى تلك الدرجة؟ لماذا هذه الطفرة في الأسعار؟ فالقراءة التحليلية تبين أننا بحاجة إلى الاهتمام بالسياسات المالية، وإدراك أن الاقتصاد المُعافى هو الذي يقوم على الزراعة والصناعة والتجارة بالأساس.

وذلك يتطلب إعادة نظر في عدة سياسات لعددٍ من دول العالم الإسلامي، منها سياسات الثروة السمكية، وقوانين الأحوال الشخصية وما يُثار حولها من أسئلة، وقضايا السدود والأنهار الدولية والنزاعات الحدودية بين دول العالم الإسلامي، وسياسات البيئة وتغيُّر المناخ، والعلاقة مع الخارج في هذه الأمور، وذلك على ضور إدراك الوظيفة الحضارية لدول العالم الإسلامي، وبخاصه دوله الأركان.

- **تدبر النماذج المتنوعة** في العالم الإسلامي والعالم أجمع في الوقت الحاضر، وداخل بعض دول العالم الإسلامي في مراحل مختلفة؛ انطلاقًا من أن الأهداف المثالية لا تكفي لإقامة سياسة عامة ناجحة. فدولة باكستان أُسِّست وانفصلت عن الهند لتكون إحدى التعبيرات عن أمة الإسلام، بينما دراسة سياساتها العامة تكشف عن العديد من الخروقات في هذا الصدد. ومن المهم التمييز بين السياسات الناجحة والشخصيات الكاريزمية (مثل: جمال عبد الناصر، وعمران خان،..). فغالبية السياسات الصادرة عن الشخصيات الكاريزمية في العالم الإسلامي لا تأتي على المستوى المتوقع منها أو لا تستمر إما بسبب مثالية الخطاب، أو مشكلات بالمؤسسات.

في المقابل، يُضرب المثل بالصين بوصفها دولة أقامت مؤسسات بيروقراطية قوية (مع التحفظ على نظامها السياسي) واختارت الكوادر وفق اختبارات معينة، حتى إن الغرب استفاد من التجربة في كيفية تحديد متطلبات الكادر الوظيفي وفق دراسات وافية.

---

عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعة ١٩٧٤- ١٩٧٩**، (القاهرة: دار الكلمة، الطبعة الأولى، ١٩٨١).

- **تفعيل آليات التشبيك**، وذلك بين الأفراد ذوي الوعي والخبرة على المستويات الرسمية، وأصحاب الرؤى والأكاديميين في مجال السياسات العامة، إضافةً إلى الخبراء المتخصصين في المجال المعني.

- **التوجه إلى الرأي العام والإعلام المتخصص (صحي، تعليمي، اقتصادي)**، لإيجاد تكتل يساعد على خدمة السياسات المقترحة وتنفيذها. فالجمهور يضم من يعمل بالمؤسسات المعنية بالسياسات، والمستفيدين منها. ومن القنوات المتاحة أيضًا – في مصر - للتواصل بعض المنافذ الرسمية الجيدة المتخصصة في البحث في مجال السياسات العامة، مثل إصدارات: أحوال مصرية، والملف المصري. وليكن منطلقنا في مسارات التواصل أجمع ما قاله المستشار البشري – رحمه الله: كلما تحدثنا في النظريات تباعدنا، وكلما تباحثنا في العمليات تقاربنا.

**إن السياقات المعرقِلة لا تُعطي مبررًا لإهمال مجال السياسات العامة من منظور حضاري، فقد كان النبي "صلى الله عليه وسلم" يقوم برسالته في بيئة شديدة العداء. ولذا يلزم وضع خطوات عملية ترتبط بالواقع والمؤسسات المتاحة، والمعلومات المتوفرة عن إمكاناتها وتحدياتها، ترقبًا وسعيًا لإصلاحها أو تغييرها في الوقت الملائم.**

ورغم السياقات المعرقِلة للتفاعل مع السياسات العامة من منظور حضاري، فإنه يجب ألا يكون ذلك مبررًا للتقاعس وإهمال مجال السياسات العامة. فقد كان النبي "صلى الله عليه وسلم" يقوم برسالته في ظل بيئة شديدة العداء، ورغم ذلك وضع ما يمكن وصفه بالسياسات العامة حتى في أشد الأوقات تأزمًا؛ ألم يضع سياسة عامة لعملية الهجرة، وكان ذلك في وقتٍ عصيب! إذ وضع خطة بدأت من توقيت خروجه، وبقاء سيدنا علي "رضي الله عنه" في مكانه، فضلا عن تحديد وجهة الحركة وكيفيتها؛ هذه الأمور لا شك أنها تمثل سياسة (هدف، خطة، خطوات، إمكانيات معينة).

فالمطلوب، إذن، وضع خطوات عملية من حيث الارتباط بالواقع والمؤسسات المتاحة، والمعلومات المتوفرة عن إمكاناتها وتحدياتها، ترقبًا وسعيًا لإصلاحها أو تغييرها

في الوقت الملائم. فالسياسات العامة من منظورٍ حضاري قد تكون خطًا موازيًا للأبواب المغلقة، أو أنها تفتح الأبواب المغلقة، فهي لا تقتصر على الرسمي، وتربط القيم بالواقع والمتاح، وتستوعب الخصوصيات.

### ثالثًا- مقترحات لتفعيل الاهتمام البحثي بمجال السياسات العامة

- **وضع أجندة أولويات لدراسة قضايا السياسات العامة من منظور حضاري،** وترجمة ذلك في مشروعات بحثية متنوعة النطاقات والأدوات، وتطبيقها على دراسة قضية أو قضايا معينة من بلدان في العالم الإسلامي مع الاستفادة من الأعمال المشابه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة لدراسة السياسات العامة في مجالات كالتعليم والثقافة.

- **تدشين أكاديمية مختصة بمجال السياسات العامة**، تجمع بين الجوانب النظرية والعملية، وتعمل على التوعية بمفاهيم الإدارة العامة والتمويل العام، والاهتمام ببرامج الماجستير ذات الصلة، ويمكن الاسترشاد بتجربة "ودرو ويلسون" الذي أقام أول كلية للسياسات العامة في الولايات المتحدة، وكان مهتمًا كذلك بإصلاح الجهاز الإداري للدولة وتأسيسه على الكفاءة.

- **ترتيب دورة في كتابة أوراق السياسات العامة**، وبناءً على ما يتم تحصيله يقدِّم المتدرب ورقة لتقويم سياسات في مجال معين، مثل التأمين الصحي، أو تسعير الطاقة والمياه، أو سياسات الغذاء وبحث سبل تطويرها؛ فجميعها أمور مرتبطة بحياة الناس.

- **تنظيم نماذج محاكاة على نحوٍ أكثر احترافية**؛ لمناقشة عملية صنع السياسات العامة وقضاياها، بحيث يكون أقرب إلى الواقع وبعيدًا عن النمط الخطابي.

ويتبنى مركز الحضارة للدراسات والبحوث توجهًا حضاريًا تحركه مرجعية وله أطر نظرية تنظم تعامله مع الشأن العام. وعليه، يتلخص دور المركز في عملية البحث في بناء السياسات العامة من منظور حضاري في أنه لا يقدم أوراقًا لحل مشاكل صغيرة لجهازٍ حكومي أو نظام سياسي معين، وإذا توفر ذلك يكون بغرض تحقيق النفع العام، ولكنه يُخاطب الجماعة الوطنية والتيار الرئيس، والراغبين في الإصلاح والتحسين،

والباحثين عن المصلحة العامة.

ومن أبرز الخطوات والفعاليات التي قام بها المركز في مجال السياسات العامة:

- **المؤتمر المصري**، وقد تناول قطاعات مهمة، وكان بمثابة مدخل سياسي للسياسات العامة في مصر؛ حيث إننا انطلقنا من علم السياسة Politics إلى دراسة السياسات Policies. علمًا بأن هناك مداخل أخرى تركز على المسائل الإدارية والتفاصيل الفنية، وتلك المستويات وغيرها مما يستند على أسس علمية لكل منها أهميته، ولا يغني بعضها عن الآخر، طالما أنها موصولة بمنظور يحقق المصلحة العامة.

- تدريب الباحثين على إعداد أوراق السياسات العامة في عدد من دول العالم الإسلامي.

- إصدار أحد أعداد سلسلة "أمتي في العالم" عن "السياسات العامة في دول ومجتمعات العالم الإسلامي".

وصولًا إلى المحطة الراهنة من الاهتمام عبر هذا الملتقى: "ملتقى الحضارة"، وما زال المركز على استعداد لتقديم المزيد بالمشاركة مع الباحثين المهتمين بمجال السياسات العامة.

## المحور الخامس
## البحث الاجتماعي والعصر السيبراني .. إمكانات وإشكالات

تُعد "السيبرانية" أو ما يُطلق عليه العصر السيبراني من المسائل المهمة التي ينبغي الوعي بها وبتأثيراتها في العمل البحثي؛ فبعد أن تخطت ثورة التقنيات الإلكترونية مجال الاتصالات، وصارت عنصرًا أساسيًا في أكثر مجالات الحياة، أضحت تأثيرات العالم السيبراني وما يرتبط به من ظواهر ومظاهر تحول إنساني واجتماعي وحياتي، وانعكاسات على البحث العلمي الاجتماعي محل نظر وعناية من الجميع.

ويطرح الاهتمام بالعصر السيبراني عدة أسئلة، على رأسها: التأمل في مفهوم السيبرانية والمقصود به؟ وما المؤشرات لما هو سيبراني؟ وهل نحن فعلًا في "عصر

سيبراني"؟ ولماذا؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فما آثاره ومآلاته؟ وما قوانينه ونظمه الحاكمة والموجّهة؟ وما مدى تأثير ذلك العصر على عملية البحث، وعلى مصادر البحث؟ وكذلك الإمكانيات والإشكاليات التي يتعرض لها الباحث الاجتماعي؟ وهل يؤثر العالم السيبراني أو الافتراضي على إدراكنا للعالم الحقيقي وتفاعلنا معه؟ وما تأثير ذلك على المسلمين معرفيًا، وحضاريًا، وشرعيًا، وثقافيًا، وقيميًا؟[٤]

### أولًا- الواقع السيبراني: تهديدات وتحديات

مثلت أزمة كورونا وما رافقها من حالة إغلاق عام دافعًا للاتجاه بشكلٍ قسري نحو الواقع الافتراضي بديلًا عن التفاعل المواجهي المباشر، سواء على المستويات المهنية أو حتى الشخصية. ولكن هذه التطورات ليست فقط بسبب واقع اضطراري: فهناك حديث عن عالم الميتافيرس أو عالم ما بعد الإنسانية، وتوظيف كل التقنيات الحديثة والعالم السيبراني في خدمة هذه المساحة الخطيرة.

ومن هذا المنطلق يفرض العالم السبيراني في المجال البحثي عددًا من التحديات والتهديدات، منها:

أ) **نشر المعلومات المضللة:** أتاح العصر السيبراني سيلًا من المعلومات، دون فحص دقة المصادر، والتي جزء كبير منها مضلل، وبعضها يحاول أن ينقض المعلومات الصحيحة. فمثلًا يُلاحظ أن عددًا من المراكز البحثية ومواقع القنوات العربية الشهيرة الموجهة لديها إمكانات مادية في المنطقة، أصبحت من المصادر الأساسية للباحثين، وذلك بسبب قدرتها على الدعاية لأوراقها وقنواتها والإنتاج بكثافة عالية، ما يخلق معضلة التمركز حول مصادر تمتلك القدرة على الانتشار، وعلى التأثير على المجال العام في العالم العربي. ومن ثمَّ يمكن القول إن الاقتصاد السياسي للتفاعلات

---

(٤) أصدر المركز عددين من فصلية "قضايا ونظرات" عن السيبرانية وتأثيراتها في المجالات المختلفة، مع التركيز على تأثيرها على المجال البحثي، وعلى السياسة ومعادلة القوى، وعلى الأمن والمجال العام وعلى الاقتصاد والمجتمعات. ونظرًا لما تعبر عنه هذه الموضوعات من تكامل تم إخراجهم في كتاب مُحرر.

مركز الحضارة للدراسات والبحوث (محرر)، **السيبرانية: واقع وتحولات**، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٢).

السيبرانية، أمر مهم ومؤثر على المؤسسات البحثية. وهنا تقع على الباحث مسؤولية فحص هذا المحتوى، بل وفضحه أحيانًا كأداة من أدوات الاستبداد، فضلًا عن الحذر في النقل عنها، وهو جزء من المهمة الكفاحية للباحث.

ب) **تحدي سعي السلطات الرسمية للهيمنة على الفضاء السيبراني:** فبقدر ما يتيح المجال العام السيبراني مساحة واسعة من الحرية غير متوفرة في الواقع الحقيقي، بقدر ما سعت السلطات الحكومية إلى السيطرة على هذا الواقع الافتراضي، وفرض رقابة عليه، إذ يمكن لحكومة دولة ما حجب مئات النطاقات للمواقع الإلكترونية (Domains) بضغطة زر واحدة، عبر تقنيات حديثة مستوردة من شركات مُتخصصة




في ذلك. وهو ما دفع عشرات الباحثين لممارسة الرقابة الذاتية على ما ينتجونه، كما يبتعدون عن رصد مشكلات واقعهم اتقاءً لهذه المراقبة الإلكترونية. وعلى الرغم من

حق الدولة في تنظيم هذا المجال، فإن ما يحدث هو أن بعض الحكومات تجيش قدراتها لصالح الشركات الكبرى مثل جوميا وسوق دوت كوم، ومئات المواقع للتجارة الالكترونية، وبالتالي تساعد هذه الدول في **تركيز الأرباح في أيادي القلة**، بدلًا من توزيعها على مئات الآلاف من الناس، وذلك عبر قوانين مثل الضريبة الالكترونية، والقوانين التي هدفها تنظيم البيع الإلكتروني بما يخدم فئة بعينها.

ج) **التشتت وكثرة المدخلات:** يُحيل ذلك إلى ما أسماه الدكتور المسيري قبل أن تنتشر السيبرانية: بالذئب المعلوماتي، ونصح بتجنبه وإلا سيأكل الباحث، فكثرة المعلومات والتفاعلات والقضايا المعاصرة المحيطة تشتت الإنسان والباحث، وتحرمه من الخيال والتأمل بشكلٍ كافي وتستهلك وقته. وبالتالي، فمن المهم أن يكون الباحث حازمًا في التركيز في تخصصه، أو المجال الذي يكتب فيه، وحتى في المراجع التي يختارها.

د) **أولوية الشهرة على حساب الموثوقية:** دفعت تطورات العالم السيبراني إلى ما يمكن تسميته بعصر ما بعد الحقيقة post- truth era، وهو مفهوم مرتبط بإشكالات العالم السيبراني، ويتقاطع مع ما بعد الحداثة، وفكرة السيولة والنسبية؛ بسبب انتشار الكذب والخداع والزيف لكن تحت مسمى وجهات النظر، فالمعلومات المضللة او الكاذبة تسمى آراء. كما ساعدت في انتشار **السرقة العلمية**، ما أدى لتصدر أناس في المجال البحثي لم يكن لهم أن يتصدروا. ومن انعكاسات هذا المفهوم أن محركات البحث تعرض الأكثر مشاهدة ومطالعة، وليس الأكثر موضوعية وموثوقية، ما يضع على الباحث عبء ليس بالهين، ابتداءً من الوصول للحقيقة، ثم تسميتها بالحقيقة في ظل حالة النسبية الموجودة. كذلك أدى استخدام أساليب تهيئة محركات البحث (SEO) في جعل أبحاث معينة مُقدَمة في البحث عن أخرى، بحيث تظهر في البحث كخيار أولي، وهو ما يتشابك مع ظاهرة الاتجاهات السائدة (التريند) وتأثيره المستمر على الباحث.

ه) **التحكم في المحتوى:** انتشر في هذا العصر تقنيات للتلاعب بالفيديوهات والصور والتصريحات وتشويهها؛ لتوجيهها نحو هدفٍ بعينه، كما قامت إدارات المنصات الكبرى والمواقع مثل من فيسبوك وإكس (تويتر سابقًا) ويوتيوب بحذف بعض

المحتويات المتعلقة بقضايا مثل القضية الفلسطينية، ونقد نظرية التطور، والشذوذ، أو تأخير ظهور وانتشار محتوى المؤسسات التي تعمل في المساحات النقدية لهذه القضايا.

و) **تحدي المنافسة العالمية:** ما قبل عصر السيبرانية كان الباحث المُختص في شؤون إقليم أو دولة ما يتنافس مع عددٍ محدود من نظرائه مواطني هذه الدولة، فيتنافس الباحثون المصريون – مثلًا - مع بعضهم في تحليل الشأن المصري، أما بعد السيبرانية فأصبح التنافس عالميًا غير مُقيد بجنسية مُحددة أو حدود إقليمية.

ز) **تحدي الذكاء الاصطناعي:** من الاشكالات النوعية الخاصة بالعالم الافتراضي وتأثيراته في الساحة البحثية هي تحدي برامج ذكاء اصطناعي، إذ تطرح عدة أسئلة حول حقوق الملكية، وإمكانية أن يكون الذكاء الاصطناعي قادرًا على إنتاج بحوث ودراسات وتحليلات وغيرها؟ فهل ستكون الآلة والذكاء الصناعي بديلة عن الممارسات البحثية البشرية؟ أم ستظل حقيقة أنه مهما بلغت قدرة الآلة يظل هناك حاجة للتفكير النابع من الإنسان. فعلى سبيل المثال، قامت أكسفورد بعمل تحليل بيانات لتصفيات الفرق المتنافسة معتمدة على الذكاء الصناعي، وفشلت التنبؤات وجاءت التوقعات مخالفة لهذا النموذج؛ لأن السلوك البشري يظل من الصعب التنبؤ به مهما بلغ الذكاء الاصطناعي من تطور.

**إجمالًا، أضاف العصر السيبراني إشكالًا جديدًا بشأن العلاقة بين السلطة والبحث؛ إذ أضحت قوة السلطة في الفضاء السيبراني، سواء في التأثير على الإنتاج المعرفي أو على الباحث مساحة جديدة تتطلب الفهم والدراسة. كما فرض تحديات نوعية ترتبط بالتفسير والتحليل، وأخرى تتعلق بقضايا مُستحدثة وأخرى قديمة لبثت ثوبًا جديدًا. ففكرة "الترند" مثلًا، جعلت كم القضايا التي تُناقش على مدار الساعة هائلًا، وهذا يجعل الباحث لا يأخذ وقته سواء في تحليل القضايا التي يكتبها، أو في ملاحقة القضايا الجديدة.**

كما أضحى التواجد في الفضاء السيبراني معيارًا لتقييم الباحثين ومراكز البحوث والدراسات، وقوة تأثيرها، عبر بحث فعاليتها على وسائل التواصل الاجتماعي، أو حجم الاقتباس من أبحاثها على الإنترنت. وكذلك زاد هذا العصر من احتمالات التزييف، بانتحال صفة مؤسسات وهيئات كبرى على أنها هيئات موثوقة معتمدة. كما يُلاحظ اختفاء إنتاج بعض المؤسسات على الإنترنت، وهو ما يحتاج جهود كبيرة من المؤسسات لاستعادته أو رفعه من جديد. وكل ذلك يضع الباحثين والمؤسسات أمام **تحدي أخلاقي وتقني**، حول كيفية التفاعل مع عالم ما بعد الإنسانية، والميتافيرس.

### ثانيًا- الفضاء السيبر اني والبحث الاجتماعي: الفرص، والإمكانات

"في كل فرصة تكمن إشكالية، ومن كل إشكالية تتولد فرصة"، ومن ثمَّ أتاح الفضاء السيبراني مساحات جديدة؛ فكيف يمكن استغلال هذه المساحات؟ وما النماذج في هذا الصدد؟

على مستوى **الحركات الاجتماعية الجديدة** ساعدت وسائل الإعلام الرقمي في دفع حملات مثل حركة المقاطعة الفلسطينية BDS، إذ تمكنت بفضل هذا العصر توسِّيع الجمهور المتضامن مع الشعب الفلسطيني ليشمل جميع شعوب العالم.

ورغم محاولات حجب المحتوى المُتكررة بحجة أنه معادي للسامية أو محرض على اليهود، فإن الفضاء السيبراني ما زال مساحة مهمة للتفاعل، بل والتدافع والمقاومة، وعرض السرديات المناهضة للاحتلال، وشن الحملات التي تؤثر ماديًا وسياسيًا عليه من خلال حشد الرأي العام الدولي ضده.

ولهذا يمكن القول إن الاهتمام برسم خارطة طريق للتعامل مع الجوانب المختلفة التي يثيرها هذا الوافد الجديد والمربك – السيبرانية - من ضرورات الوقت، وذلك على مستويات مختلفة:

**على مستوى التأثير على البحث الشرعي** حوَّل الفضاء السيبراني الفتاوي الإلكترونية من مؤسسات كبرى موثوقة إلى أفراد مؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعين، خلفياتهم الشرعية غير معروفة. ومع سهولة الوصول للفتاوى والمفتين جرى تسطيح المشكلات، التي قد تحتوي على تعقيدات اجتماعية.

لكن على جانب آخر، فتح هذا المجال الافتراضي آفاقًا للبحث في نظرية الملكية في الشريعة الإسلامية، وتحديث الأمثلة، بسبب ظهور قضايا جديدة مثل: الملكية الالكترونية، التسويق الإلكتروني، التجارة الالكترونية. وهو الأمر الذي يحتاج لتعاون بين أهل الواقع وأهل الفقه لوضع تكييف دقيق لهذه القضايا.

**على جانب القضايا ومستويات التحليل:** أصبح من المهم الآن دراسة تأثير هذا الفضاء على بعض الظواهر التي نتعرض لها، خاصةً مع بروز ظواهر جديدة كالحروب السيبرانية والأمن السيبراني. كما أن الأمر نفسه ينسحب على مستويات التحليل، إذ أصبح المستوى السيبراني أحد مستويات التحليل، التي على الباحث أخذها في الاعتبار سواءً في تناول قضايا العلاقات الدولية، أو التفاعلات الداخلية كالانتخابات.

على مستوى آخر، منحت تقنيات العصر السيبراني الباحثين فرصة للتجمع على نطاقٍ لم يكن متاحًا من قبل، أو ما يُمكن تسميته **بالأخوة السيبرانية**، إذ يمكن الآن تدشين منتدى للباحثين المهتمين بالمشروع الحضاري الإسلامي؛ للتواصل والتشبيك بين الباحثين المهتمين بالمشروع. وبشكلٍ عام، فقد أُتيح توسيع دائرة الفرق البحثية الافتراضية والكتابة التعاونية.

### ثالثًا- الاستقامة البحثية في العصر السيبراني

أصبح الواقع الافتراضي يُساهم في تشكيل ظواهر من الواقع الحقيقي، كما أثر في طرق التواصل بين الناس، التي باتت أغلبها افتراضية، كذلك تداخل العصر السيبراني في مجالات التجارة والنشر، وعلاقات السلطة والمعرفة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع.

وجددت مفاهيم العصر السيبراني إشكالات قضية الهوية (نحن والآخرون) بالنسبة للباحث المنتمي والباحث الذي من عالم آخر، كما فرضت العديد من التحديات والسلبيات، وأهدت الكثير من الفرص في عالم البحث الاجتماعي. فالإتاحة الكبيرة للمعلومات، ومساحة الحرية الواسعة، يُقابلها سرقات علمية، وفرض أجندة حريات تمثلت في قضايا الجندر والشذوذ. ومع ذلك، فإن تزايد تأثير عصر السيبرانية والواقع الافتراضي لا يُلغي الواقع الحقيقي؛ فكلاهما يتبادل التأثير في الآخر.

لقد فُرض على كل باحث اجتماعي التعامل مع هذا الفضاء الجديد، بحثًا عن **النوعي والجديد** وفيه، وعن المؤهلات المطلوبة لحجز مكان ومكانة فيه، وكلها قضايا مفتوحة للاجتهاد والعمل. وبالتالي، أضحى تعلّم تقنيات ومهارات والتعامل مع الأجهزة والتطبيقات ضرورة لكل باحث، لإثبات جدارته وتحقيق بقاءه في عالم ينافسه تخصصات أخرى من منشئي المحتوى.

ولكن العصر ليس عصرًا سيبرانيًا فقط، فالسيبرانية جاءت في خضم عصر له خصائص أخرى، ولو أن السيبرانية ظهرت قبل ذلك لكانت أُدمجت في خصائص عالمية مختلفة عما دار حولها النقاش في هذا المحور. وهو عصر أسماه الفيلسوف الكندي آلان دونو، "عصر التفاهة"، أو "حكم التافهين"، وبالتالي أخذت السيبرانية تصطبغ بهذا الوصف إلى جانب أوصافٍ أخرى. وربما يمكن اعتبارها جزءًا من عصر السيولة حسب ما أسماه باومان، ومن ثمَّ جاءت السيبرانية هنا لتعظم حالة السيولة هذه.

وإجمالًا، فرض هذا العالم على الباحث ضرورة تحقيق الاستقامة ليس فقط بمعناها الديني أو الأخلاقي ولكن أيضًا بمعناها البحثي **(الاستقامة البحثية)**، فمن الواجب أن يوازن الباحث بين ضرورات هذه الاستقامة من الناحية المعلوماتية والتحليلية، وبين ضرورات الحفاظ على السلامة الشخصية في عصر سُهلت فيه الرقابة على المحتوى، وذلك عبر معرفة الخطوط الحمراء وتجنبها بقدر الإمكان، أو الالتفاف حولها بطريقة تُقلل من مخاطر التعرض النقدي لها.



# هـذا الكتـــاب

هو نتاج عملية عصف ذهني ونقاش منظَّم بين مجموعة من الباحثيـن في مجالات العلوم الاجتماعية، وعلى رأسها مجال العلـوم السياسيـة؛ بهـدف النظر في أحـوال الباحـث الاجتماعي في بلداننـا العربيـــة، والسياقـات المحيطـة به والمؤثـرة في عملـه؛ وذلـك في محاولـة للإسهـام في تحسيـن العمـل البحثي لدينـا. وذلـك في إطـار "مـلتقى الحضـارة" للعام 2022، الذي نظَّمه مركـز الحضارة للدراسات والبحوث، ضمن أنشطة التعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ولقد رسمـت نقاشـات لقاءات هـذا المنتـدى خريطـة للقضايـا والموضوعـات ذات الأهميـة والأولويـة لدى الباحثيـن الشـباب، وكـذا التحديـات والصعوبـات التي يواجهونهـا في الانتقـال من مرحلـة التعليـم إلى مرحلـة العمـل، وثنائـية القيـم والأخلاق مقابل المصـالح المادية في العمـل البحثي. كمـا أكـدت أهميـة الوصـل بين العلـوم الاجتماعية والشرعيـة، والحاجة إلى وضـع أجنـدة أولويات تأخـذ بعيـن الاعتبـار تحديـات الواقـع، ومتطلبـات استكمـال التكويـن العلمي للباحثين، وتُفعـل الرؤية الحضارية ومنظورها في القضايا الاجتماعيـة والسياسيـة وبخاصة السياسـات العامة وقضايا العصـر السيبـراني.

